فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الخميس 9 جمادي الآخرة 1448هـ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026 Thursday 19 November 2026 | العدد 6574 | 13 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

الاحتلال يصيب مواطنين ويهدم منشآت في الضفة ومستوطنون يقتحمون الأقصى

محافظات/ فلسطين:
أصيب أمس مواطنون في الخليل، وهدم الاحتلال منشآت بالضفة، واقتحم مستوطنون المسجد الأقصى. فقد أُصيب مواطن بالرصاص المعدني المغلف

4

مستوطن يدهس فلسطينيين بينهم 3 نساء في كفر قاسم

الناصرة/ فلسطين:
أُصيب فلسطينيون بينهم ثلاث نساء بهجوم دهس نفّذه مستوطن في ثلاث نقاط بكفر قاسم في الداخل المحتل أمس. وقال رئيس اللجنة

4

خروقات مستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار

تصعيد إسرائيلي وتشريد جديد وسط القطاع.. 4 شهداء بغزة

غزة/ نبيل سنونو:
صعّد الاحتلال عدوانه العسكري في المحافظة الوسطى، مع إعلان جيشه بدء عملية عسكرية في ثلاثة مربعات، وسط تحذيرات من تهديد حياة النازحين ومراكز إيوائهم ودفعهم قسرًا نحو موجات نزوح جديدة، في حين استشهد أربعة مواطنين بمناطق مختلفة من القطاع أمس.

وقالت مصادر محلية إن دبابات الاحتلال تقدمت نحو شارع صلاح الدين، بالتزامن مع غارة إسرائيلية استهدفت بلدة المغراقة في شمال مخيم النصيرات وسط القطاع.

3



فصائل تحذر من تصعيد إسرائيلي واسع بغزة وتُحمّل واشنطن و«مجلس السلام» المسؤولية

2

نزوح قسري لعائلات في مخيم النصيرات مع تصاعد عدوان الاحتلال أمس

مصطفى الصواف.. قلمٌ رافق الحكاية الفلسطينية حتى ارتقى تحت الركام

5

روَوا معاناتهم خلال لقاء «نبض غزة» الذي نظمته «فلسطين»

بين مأساة النزوح وغياب الرعاية الصحية.. مرضى يواجهون نقص الغذاء والعلاج

غزة/ أدهم الشريف:
تفرض حرب الإبادة وما رافقها من تدمير للحياة في قطاع غزة، واقعًا مؤلمًا على المرضى وكبار السن، بعدما لجؤوا إلى خيام هشّة تفتقد لأدنى مقومات الحياة الآدمية، منذ أن دمر جيش الاحتلال منازلهم وفرض حصارًا مشددًا وتركهم يواجهون نقص الغذاء والأدوية وحدهم.

وعقدت صحيفة «فلسطين»، أمس، حلقة جديدة من برنامج «نبض غزة»

8

فصائل تحذر من تصعيد إسرائيلي واسع بغزة وتُحمِّل واشنطن و«مجلس السلام» المسؤولية



غزة/ فلسطين:

حذرت فصائل أمس من تداعيات العملية العدوانية العسكرية التي أعلن جيش الاحتلال بدءها في ثلاثة مربعات وسط قطاع غزة، مؤكدة أنها تمثل انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار، ومقدمة لتصعيد عسكري أوسع قد يفضي إلى موجات جديدة من النزوح والتهجير القسري، مع استمرار العدوان وغياب موقف دولي فاعل لوقفها.

وقالت حركة المقاومة الإسلامية حماس: إن إعلان جيش الاحتلال الإرهابي عملية عسكرية وسط قطاع غزة انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار، وعلى الوسطاء الاضطلاع بمسؤولياتهم والتدخل الفوري لوقفها.

وأضافت حماس في بيان: العملية العسكرية وتقدُّم آليات الاحتلال غرب «الخط الأصفر»، وإخلاء المواطنين شمال شرق مخيم النصيرات منازلهم تحت التهديد؛ تطور خطير وانتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار، وتأكيد لتنكّر حكومة الاحتلال لالتزاماتها بموجبه.

وأكدت أن أوامر الإخلاء القسري وإجبار آلاف المواطنين على النزوح من مناطقهم تحت التهديد والقصف تمثل جريمة جديدة بحق المدنيين وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني.

ونبهت إلى أن هذا الإعلان المترافق مع تحرّكات عسكرية خطيرة على الأرض تعمل بشكل ممنهج على حشر المواطنين في شريط ضيّق من القطاع؛ يؤكّد عزم حكومة مجرم الحرب بنيامين نتنياهو الهروب من أزماتها الداخلية تجاه تصعيد جرائمه بحق المدنيين العزّل في قطاع غزة.

وقالت: لن تحقق هذه الجرائم للاحتلال أمناً أو استقراراً، بل ستفاقم الكارثة الإنسانية التي يعيشها أكثر من مليوني فلسطيني في ظل الحصار والتجويع والانهيار شبه الكامل للخدمات الأساسية.

وحملت حماس حكومة الاحتلال والإدارة الأمريكية الداعمة لها المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه العملية العسكرية وما سينتج عنها من جرائم وانتهاكات بحق المدنيين، كما حملت المجتمع الدولي والأمم المتحدة مسؤولية استمرار الصمت والعجز عن وقف العدوان وتوفير الحماية لشعبنا الفلسطيني.

وأدانت بيان ما يعرف بـ«مجلس السلام» الأخير الذي ساوى بصورة مرفوضة بين عدوان الاحتلال المتواصل وبين معاناة الضحية الفلسطينية، متجاهلاً حقيقة الاحتلال والحصار والاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني.

وقالت: إن هذا النهج المنحاز لا يخدم العدالة ولا حماية المدنيين، بل يوفر غطاءً سياسياً لمواصلة الاحتلال جرائمه وانتهاكاته.

وطالبت المجتمع الدولي، والإدارة الأمريكية والدول الضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار، بالاضطلاع بمسؤولياتها والتدخل الفوري لوقف انتهاكات الاحتلال المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار، وإجباره على وقف عمليته الإجرامية وغير المبررة، والتي ستعمّق من معاناة المواطنين في وجود الكارثة الإنسانية التي يعيشها القطاع، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى للمواطنين ووقف سياسة التهجير والنزوح القسري المفروضة عليهم.

من جهتها، قالت حركة الجهاد الإسلامي: إن عملية الاحتلال وسط قطاع غزة إطاحة باتفاق التهدئة وانتهاك خطير لوقف إطلاق النار.

وحملت «الجهاد»، في تصريح صحفي، الإدارة الأمريكية و«مجلس السلام» مسؤولية العدوان الجديد على الشعب الفلسطيني. وطالبت الوسطاء بلجم العدوان على غزة ووضع حد لجرائم الاحتلال.

بدورها، قالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: إن العملية الإسرائيلية وسط قطاع غزة مقدمة لتصعيد عسكري متدحرج وواسع لفرض التهجير القسري.

وحذرت الجبهة في تصريح صحفي من تنفيذ الاحتلال تصعيدا عسكريا واسعا يستهدف المدنيين في قطاع غزة.

أردوغان: تركيا لن تصمت إزاء الظلم الإسرائيلي في غزة

أنقرة/ فلسطين:

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس، إن تركيا لن تصمت إزاء الظلم الإسرائيلي في قطاع غزة حتى لو صمت الآخرون.

وأضاف، في كلمة خلال اجتماع الكتلة النيابية لحزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي بالعاصمة أنقرة: «علينا نحن المسلمين أن نتحرك ونعمل على فرض مزيد من الضغوط على (إسرائيل)».

وأردف: «يوميا تتواصل على مرأى العالم مجازر واغتيالات وتجويع وانتهاكات في غزة التي حوّلتها الإدارة الإسرائيلية إلى أكبر معسكر اعتقال بالعالم».

وأكد موقف تركيا حيال غزة، قائلا: «حتى لو أغمض الآخرون أعينهم وأصمّوا آذانهم، فلن نصمت نحن إزاء هذا الظلم في غزة».

وأوضح الرئيس التركي أن كارثة إنسانية كبرى في غزة بدأت قبل أن يشتد فصل الشتاء بسبب القيود غير الإنسانية التي تفرضها (إسرائيل).

وأضاف: «لا تقوى قلوبنا على تحمل تلك الحالات المأساوية للأطفال الغزيين الذين غرقوا في الماء والوحل حتى ركبهم، ولم يعد لديهم حتى خيمة يلجؤون إليها، وهم يرتجفون بشدة من البرد».

وتتنصل (إسرائيل) من التزاماتها التي نص عليها اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، بما فيها وقف العمليات العسكرية، وفتح المعابر، وإدخال الكميات المتفق عليها من المساعدات الغذائية والإغاثية والطبية ومواد البناء.

وتسبب هذا التنصل في تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في القطاع، خاصة مع حلول فصل الشتاء وغرق خيام النازحين المهترئة بمياه الأمطار، بعد أكثر من 3 سنوات من الحرب الإسرائيلية على القطاع، حيث يعيش نحو 2.4 مليون مواطن، بينهم 2.15 مليون نازح، في أوضاع كارثية.

وأشار الرئيس التركي إلى استمرار المجازر والاغتيالات والتمييز والعزل والتجويع وغيرها كل يوم في غزة «التي تحولت بفعل الإدارة الإسرائيلية إلى أكبر معسكر اعتقال في العالم أمام أعين العالم أجمع».

وقال أردوغان إن العالم أجمع يشهد «مرحلة تساقطت فيها أقنعة أولئك الذين ألقوا دروسا في الديمقراطية وحقوق الإنسان على العالم لسنوات طويلة، وانكشفت فيها حقيقتهم».

وشدد على ضرورة تحرك العالم الإسلامي بدلا من الاكتفاء بالاعتماد على الآخرين وضمان فرض ضغط أكبر وأشد على (إسرائيل).

وأكد قائلا: «حتى لو أغمض الآخرون أعينهم وآذانهم، فإننا لن نلتزم الصمت إزاء الظلم المرتكب في غزة».

وتابع: «وحتى لو كنا وحدنا، أو تُركنا وحدنا، سنستمر إن شاء الله في أداء واجبنا الإنساني والأخوي مهما كان».

ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ترتكب (إسرائيل) إبادة جماعية في غزة، خلّفت أكثر من 74 ألف شهيد وما يزيد على 175 ألف جريح، معظمهم أطفال ونساء.

وإلى جانب الضحايا، دمرت (إسرائيل) 90% من البنى التحتية في غزة، مع تكلفة إعادة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بنحو 71.4 مليار دولار.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

اعلان حكم غيابي
صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه / علاء بن اكرم بن خالد أبو عاصي من غزة - وسكانها سابقاً -مجهول محل الإقامة خارج قطاع غزة في تركيا ويحمل هوية رقم (946510666)، لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة في القضية أساس 2026/369 وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) بالتفريق بينك وبين زوجتك المدعية / سائدة بنت توفيق بن عطيه فرحات من غزة وسكان الشجاعية سابقاً ونازحة في الرمال هوية رقم (906681663) وكيلاتها المحاميات / الاء الخضري وانيسة أبو راس وبيسان اللداوي وتطليقها منك "طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول " وفرقت بينكما بهذه الطلقة دفعاً للضرر الحاصل لها من الضرر من الغياب وأن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخ 2026/11/10م أدناه ولها أن تتزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد انقضاء عدتها الشرعية منك بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية " حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من مقام محكمة الاستئناف الشرعية حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الاصول وحرر بتاريخ 2026/11/18م

رئيس محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي / محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية

تبليغ جريدة
صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى/ بهاء الدين ناصر محمد البدرساوي من غزة وسكان الشاطئ سابقاً، لقد تقدم لمحكمة الشجاعية الشرعية والدتك المدعية/ امتياز محمد موسى البدرساوي من غزة وسكان الشاطئ ضد زوجتك المدعى عليها / نور جمعة محمود عبد الله من غزة وسكان الشاطئ بصفتها وارثاً لك على فرض وفاتك بدعوى إثبات وفاة المفقود لك في القضية أساس: 2026/684م بتاريخ: 2026/11/4م والذي تدعي فيها أنك فقدت بتاريخ: 2023/10/7م بسبب الحرب ومنذ ذلك التاريخ انقطعت أخبارك ولا يعرف لك عنوان ولا يعلم حياتك من مماتك حتى الآن؛ وإن كنت حياً فعليك مراجعة المحكمة المختصة وعلى من يعلم مكانه أو عنوانه أو أحواله تبليغ أقرب محكمة شرعية ولذلك يقتضى حضورك إلى هذه المحكمة الأربعاء الموافق 2026/12/23م وحرر في: 2026/11/18م.

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي/ وليد محمد النزلي

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00972597563838
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
لمتابعة الموقع الإلكتروني امسح الباركود
لمتابعة أعداد صحيفة فلسطين امسح الباركود

تتواصل الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار عبر تصعيد العمليات العسكرية والقصف وإطلاق النار في مناطق مختلفة من قطاع غزة، مع توسيع العدوان في المحافظة الوسطى، بما يهدد مراكز إيواء النازحين ويعرض آلاف الأسر لموجات نزوح قسري جديدة. وتزامن ذلك مع استهداف تجمعات للمواطنين ومناطق سكنية، ما أسفر عن شهداء وجرحى، بينهم طفل وطلبة مدارس، وسط تحذيرات من تفاقم الأوضاع الإنسانية.

خروقات مستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار

تصعيد إسرائيلي وتشريد جديد وسط القطاع.. 4 شهداء بغزة



غزة/ نبيل سنونو:

صعّد الاحتلال عدوانه العسكري في المحافظة الوسطى، مع إعلان جيشه بدء عملية عسكرية في ثلاثة مربعات، وسط تحذيرات من تهديد حياة النازحين ومراكز إيوائهم ودفعهم قسرًا نحو موجات نزوح جديدة، في حين استشهد أربعة مواطنين بمناطق مختلفة من القطاع أمس.

وقالت مصادر محلية إن دبابات الاحتلال تقدمت نحو شارع صلاح الدين، بالتزامن مع غارة إسرائيلية استهدفت بلدة المغراقة في شمال مخيم النصيرات وسط القطاع. وأفادت بنزوح مواطنين قسرا من منطقة الدعوة شمال مخيم النصيرات.

وأفاد مصدر في مستشفى العودة باستشهاد مواطن وإصابة آخرين في الغارة الإسرائيلية على بلدة المغراقة.

وأوردت مصادر عبرية، أن جيش الاحتلال بدأ عدوانا عسكريا في ثلاثة مربعات وسط القطاع، مشيرة إلى أنه سيغلق محور صلاح الدين أمام حركة المرور في هذه المناطق. ويأتي ذلك استمرارا لخروقات الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم قبل أكثر من عام، وسط اتهامات لما يعرف بـ»مجلس السلام» بالانحياز إلى (إسرائيل).

مراكز إيواء مهددة

وحذرت وزارة التنمية الاجتماعية في غزة من المخاطر الكارثية للعملية العسكرية للاحتلال في المحافظة الوسطى، مطالبة بتوفير حماية عاجلة لمراكز الإيواء والنازحين.

وقالت الوزارة، في بيان وصلت لصحيفة «فلسطين» نسخة عنه، إنها تتابع بقلق بالغ التطورات الميدانية والعملية العسكرية المستمرة في محيط ما يُعرف بـ»الخط الأصفر» في المحافظة الوسطى، وتحديدًا في البلوكات (660 و661 و666)، وما رافقها من إغلاق لممر صلاح الدين وفرض قيود مشددة على حركة المواطنين.

وأكدت أن استمرار العمليات العسكرية وتوجيه إنذارات متلاحقة بالإخلاء يشكلان تهديدًا مباشرًا لحياة عشرات الآلاف من النازحين، ويدفعانهم قسرًا نحو موجات نزوح جديدة، في ظل انهيار مقومات الحياة الأساسية وانعدام الملاذات الآمنة.

وحذرت الوزارة من مخاطر استهداف محيط مراكز الإيواء والمخيمات المتاخمة لمناطق العمليات، التي تؤوي آلاف الأسر والفئات الهشة، مشيرة إلى أن بياناتها الخاصة بمراكز الإيواء المسجلة ضمن النطاق المتأثر والمحاذي تُظهر وجود آلاف المواطنين المهددين بفقدان المأوى والخدمات الإغاثية الأساسية.

وأوضحت أن مركز الحداد، الواقع على حدود البلوك (660)، يضم 603 أفراد من 129 عائلة، ومركز الوتين في النصيرات، ضمن البلوك (661)، يضم 400 فرد من 87 عائلة، فيما يضم مركز سنابل الأمل 639 فردًا من 137 عائلة، ومخيم الدعوة 649 فردًا من 150 عائلة، ومخيم حميدية 306 أفراد من 67 عائلة، ومركز العز بن عبد السلام 258 فردًا من 60 عائلة.

وأضافت أن إجمالي المتواجدين في مراكز الإيواء الستة يبلغ 2855 فردًا موزعين على 630 عائلة، إلى جانب 2405 أفراد من 235 عائلة في محيط تلك المراكز، مؤكدة أنهم يواجهون خطرًا حقيقيًا يعيق عمل الطواقم الإغاثية ويعرض حياتهم للخطر المباشر.

وأدانت الوزارة استمرار العمليات العسكرية في محيط المناطق المأهولة ومراكز الإيواء، معتبرة أنها تمثل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وتهديدًا مباشرًا لمنظومة الحماية الاجتماعية.

وطالبت المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والحقوقية بالتدخل الفوري للضغط من أجل وقف استهداف المناطق المدنية، وتوفير الحماية للنازحين ومراكز الإيواء والطواقم الإغاثية، كما دعت إلى الفتح الفوري لممر صلاح الدين وتأمين ممرات إنسانية آمنة ومستدامة تضمن حرية حركة المواطنين ووصول المساعدات الغذائية والصحية والإغاثية. ودعت الوزارة الشركاء الدوليين والمؤسسات الإغاثية العاملة في القطاع إلى رفع مستوى الاستجابة الطارئة وتوفير مستلزمات الإيواء، تحسبًا لأي موجات نزوح جديدة قد تفرضها التطورات الميدانية.

شهداء بينهم طفل

في سياق متصل، أفاد مجمع الشفاء الطبي باستشهاد ثائر إسماعيل الوادية (32 عاما) وإصابة آخرين بغارة من طائرة حربية إسرائيلية دون طيار استهدفت تجمعا لمواطنين قرب النادي البحري في منطقة الشيخ عجلين جنوب غربي مدينة غزة.

كما استشهد الطفل منصور خضر نبهان (11 عامًا) متأثرًا بإصابته من جراء قصف من طائرة حربية إسرائيلية دون طيار في منطقة بئر النعجة شمالي القطاع أول من أمس، وفق مصادر صحفية.

ونعت وزارة التربية والتعليم العالي الطالب نبهان، من طلبة الصف الخامس الأساسي في مدرسة أبو عبيدة بن الجراح التابعة لمديرية التربية والتعليم شمال غزة.

وفي اعتداء منفصل، قالت الوزارة في بيان وصلت لصحيفة «فلسطين» نسخة عنه، إن طائرة مسيّرة ألقت قنبلة على مجموعة من المواطنين في منطقة غرب مدينة غزة، ما أسفر عن إصابة عدد من طلبة المدارس بجراح متفاوتة، في تطور يضيف مزيدا من المخاطر إلى واقع الأطفال والطلبة الذين باتوا يواجهون تهديدات متواصلة تطال حياتهم داخل وخارج مدارسهم وفي محيط تجمعاتهم السكانية.

وأكدت أن فقدان طفل في عمر الحادية عشرة، وإصابة آخرين في سن الدراسة، يعكسان حجم الكلفة الإنسانية التي يتحملها أطفال غزة، إذ لم تعد أعمارهم الصغيرة ولا انشغالهم بالتعلم كافيين لإبعادهم عن دائرة الخطر.

وشددت الوزارة على أن أطفال غزة ليسوا استثناءً من حقوق الطفولة التي يتغنى بها العالم، وأن ما يتعرضون له يضع مصداقية الخطاب الدولي بشأن حماية الأطفال أمام اختبار حقيقي.

ووسط القطاع، أفاد مستشفى شهداء الأقصى باستشهاد فادي ناهض إسماعيل (35 عاما) وإصابة آخرين بقصف من طائرة حربية إسرائيلية دون طيار لمدينة دير البلح.

وأوضحت مصادر صحفية أن الاستهداف وقع قرب مقر شرطة دير البلح، مشيرة إلى أن عددا من المصابين نُقلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى، وأن بعض الحالات وُصفت بأنها حرجة.

وتأتي هذه التطورات مع استمرار هجمات إسرائيلية على مناطق مختلفة من القطاع.

قصف وإطلاق نار

وكان جيش الاحتلال قد نسف منازل شرقي مخيم المغازي، في حين ألقت طائرات مسيرة إسرائيلية من نوع «كواد كابتر» صناديق متفجرة وفجرتها عن بعد.

كما تواصل إطلاق النار شرقي مدينة غزة في محيط ما يعرف بالخط الأصفر ومناطق من أحياء التفاح والشجاعية والزيتون، وتعرضت مناطق بشمال القطاع، بينها بيت لاهيا وجباليا والسلاطين، لقصف وإطلاق نار. وفي جنوب القطاع، أفادت مصادر محلية بإطلاق آليات عسكرية إسرائيلية النار بكثافة باتجاه مناطق شرقي خان يونس.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، استشهاد سبعة مواطنين خلال 24 ساعة، ما يرفع حصيلة ضحايا الإبادة التي ترتكبها (إسرائيل) منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 74 ألفا و710 شهداء.

وقالت الوزارة، في بيان، إن «إجمالي الشهداء والجرحى الذين وصلوا إلى مستشفيات قطاع غزة خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 7 شهداء و15 إصابة».

ومنذ وقف إطلاق النار، بلغ إجمالي الضحايا 1,658 شهيدا و6000 إصابة وانتشال 850 شهيدا، وفق البيان.

وإلى جانب الضحايا، ومعظمهم أطفال ونساء، دمرت (إسرائيل) 90% من البنى التحتية في غزة، مع تكلفة إعادة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بـ71.4 مليار دولار.

كما تمنع (إسرائيل) إدخال الكميات المتفق عليها من المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية ومواد الإيواء والمنازل الجاهزة إلى غزة، حيث يعيش نحو 2.4 مليون مواطن، بينهم 2.15 مليون نازح، في أوضاع كارثية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي اعتقال بحق رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير جيشه السابق يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة.

كذلك تنظر محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي للأمم المتحدة، في دعوى قدمتها جنوب أفريقيا، وانضمت إليها دول عديدة، تتهم (إسرائيل) بارتكاب جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

إعلان حكم غيابي
صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه / عبيده بن جمال بن علي الجدي من غزة - وسكانها سابقاً ومجهول محل الإقامة خارج قطاع غزة في جمهورية مصر العربية هوية رقم (804576601)، لقد حكم عليك غيابياً من قبل هذه المحكمة في القضية أساس ن2026/281 وموضوعها (نفقة زوجة وأولاد). لصالح المدعية / عتاب بنت حاتم بن يوسف قاسم من بيت حانون ونازحة في خان يونس هوية رقم (400945507) وقدرها ستون دينار أردني شهرياً نفقة زوجة وثلاثون دينار أردني نفقة لصالح كل واحد من الأولاد وهم نضال وكرم ومحمد وجمال المذكورين أو ما يعادلها بالنقد المتداول " حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/11/18م

رئيس محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

إعلان حكم غيابي
صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه / نصر بن جواد بن نمر هنية من بئر السبع - وسكان الشاطئ سابقاً ومجهول محل الإقامة خارج قطاع غزة في جمهورية مصر العربية هوية رقم (802661546)، لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة بتاريخ 2026/10/19م في القضية أساس ن2026/184 وموضوعها (نفقة بنت) المدعية / سها بنت حامد بن حسن المبيض من غزة وسكانها هوية رقم (402913149) وقدرها خمسة وثلاثون دينار أردني نفقة لصالح الصغيرة فلة المذكورة أو ما يعادلها بالنقد المتداول " حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/11/18م

رئيس محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

إعلان حكم غيابي
صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه / علي بن رائد بن محمد وشح من هربيا - وسكان جباليا تل الزعتر سابقاً - ومجهول محل الإقامة في بريطانيا هوية رقم (405295510)، لقد حكم عليك غيابياً من قبل هذه المحكمة في القضية أساس ن2026/202 وموضوعها (نفقة زوجة وبنات) لصالح المدعية / رزان بنت حمدي بن محمد عبدالله اللوح من غزة - وسكان تل الزعتر - هوية رقم (407869163) وكيلتها المحامية/ الاء الخضري وقدرها سبعون دينار أردني شهرياً نفقة زوجة وخمسة وثلاثون دينار أردني نفقة كفاية لكل واحدة من بنات مريم وميساء المذكورات أو ما يعادلها بالنقد المتداول " حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.

وحرر بتاريخ 2026/11/18م

رئيس محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

الاحتلال يصيب مواطنين ويهدم منشآت في الضفة ومستوطنون يقتحمون الأقصى



محافظات/ فلسطين:

أصيب أمس مواطنون في الخليل، وهدم الإحتلال منشآت بالضفة، واقتحم مستوطنون المسجد الأقصى. فقد أُصيب مواطن بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وأُصيب آخرون بحالات اختناق خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة بيت أمر شمال الخليل.

كما هدمت قوات الاحتلال، منزلا مأهولا وغرفة زراعية غرب الخليل.

وفي بلدة إذنا، هدمت قوات الاحتلال غرفة زراعية، واقتلعت عددا من أشجار الزيتون، في منطقة طور بدو، تعود للمواطن محمود أبو جحيشة.

وفي سلفيت، هدمت قوات الاحتلال، محالا تجارية بالقرب من مدخل قرية حارس غرب سلفيت.

كما سلّمت قوات الاحتلال ثلاثة إخطارات لمواطنين في منطقة باب المرج شرق بلدة ديربلوط.

وفي نابلس، أخطرت قوات الاحتلال، بهدم منزلين وبراكس زراعي في قرية عراق بورين جنوب نابلس.

وفي القدس المحتلة، اقتحم مستوطنون، باحات المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال.

وأفادت محافظة القدس، بأن 115 مستوطنا اقتحموا باحات المسجد الأقصى على شكل مجموعات، أدّوا خلالها طقوسا وصلوات تلمودية.

مستوطن يدهس فلسطينيين بينهم 3 نساء في كفر قاسم

الناصرة/ فلسطين:

أُصيب فلسطينيون بينهم ثلاث نساء بهجوم دهس نفّذه مستوطن في ثلاث نقاط بكفر قاسم في الداخل المحتل أمس.

وقال رئيس اللجنة الشعبية في كفر قاسم، سائد عيسى في تصريحات صحفية، إن "ما حصل في البلدة ليس حادث دهس، بل عمل إرهابي بشكل متعمّد، إذ تم دهس ثلاث نساء وهن خارجات من قاعة للأفراح".

وأضاف أن النساء "كنّ يمشين بعد خروجهن، وكان مستوطن (يسير بالمركبة) بسرعة جنونية، ومتعمِّد، وقد دهسهن وليس في نقطة واحدة وإنما في ثلاث نقاط؛ واحدة تلو الأخرى".

وتابع عيسى: "نحن نتحدث عن عمل إرهابي ضد أبناء مجتمعنا العربي وهذا لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة تحريض أرعن بدأ في الانتخابات واستمرّ من خلال وزراء، ومن خلال رئيس الحكومة، وكذلك من خلال الإعلام الإسرائيلي الذي يحرّض دائما على العرب، وهذه هي نتيجة هذا التحريض".

1700 شهيد منهم ارتقوا خلال الحرب وتهدد استمرار تقديم الخدمات لآلاف المرضى

نقابة التمريض بغزة تطالب بتوفير حماية دولية للطواقم الطبية

غزة/ فلسطين:

وجهت نقابة التمريض في غزة، أمس، نداءً عاجلًا للمجتمع الدولي لتوفير الحماية للطواقم الطبية وإعادة بناء المستشفيات، والتحرك الفوري لوقف الاستهداف المباشر للمنشآت الطبية.

وأوضحت النقابة أن 1700 شهيد ارتقوا بنيران قوات الاحتلال من الطواقم الطبية والتمريض.

جاء ذلك خلال وقفة احتجاجية نظّمتها النقابة وممثلو الجرحى، في ساحة مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح وسط قطاع غزة، لتسليط الضوء على الكارثة الإنسانية والصحية المتفاقمة في القطاع.

وتأتي الفعالية احتجاجًا على استهداف الاحتلال المستشفيات واستمرار إغلاق المعابر، وسط مطالبات بالتدخل الدولي العاجل لإنقاذ المنظومة الصحية، وتوفير العلاج اللازم للجرحى والمرضى، وفتح المعابر أمام الحالات التي تحتاج إلى العلاج خارج القطاع.

وأشارت النقابة إلى أن أفراد الطواقم الطبية يواصلون مهامهم رغم النقص الحاد في الإمكانات الطبية والقصف المتواصل.

وأكدت أن المنظومة الصحية في القطاع تخضع لحصار شامل من قبل سلطات الاحتلال.

وحذرت من أن الحصار المتواصل من قبل الاحتلال يهدد حياة أكثر من 21 ألف مريض بحاجة ماسة للعلاج بالخارج.

وطالبت بإيصال معاناة الجرحى والطواقم الطبية إلى العالم، وتسليط الضوء على التحديات الخطيرة التي تواجه القطاع الصحي في غزة.

«صحة غزة»: أزمة توقف باصات النقل الطبي تنذر بكارثة صحية

غزة/ فلسطين:

حذرت وزارة الصحة أمس من التداعيات الخطيرة المترتبة على أزمة توقف خدمات باصات النقل الطبي للكوادر الصحية، التي باتت تهدد بانهيار المنظومة الصحية وتعريض حياة آلاف المرضى والمواطنين لخطر حقيقي ومباشر.

وقالت الوزارة في بيان: إن خدمات النقل الطبي تشكل عصب العمل الصحي وشريانه الأساسي؛ إذ تضمن نقل أكثر من 5,000 موظف من الكوادر الطبية والإدارية يومياً من أماكن نزوحهم إلى مقرات عملهم في مختلف المؤسسات والمرافق الصحية بمحافظات القطاع.

وأوضحت أن شركات النقل الطبي تواجه حالياً أزمة تشغيلية خانقة وغير مسبوقة نتيجة النقص الحاد وانعدام مواد الصيانة الأساسية اللازمة لاستمرار عمل الحافلات، وفي مقدمتها: الزيوت، البطاريات، الإطارات، وقطع الغيار المختلفة.

هذا العجز ينذر بالتوقف التام للخدمة خلال الأسابيع القليلة القادمة، الأمر الذي سيشل قدرة المؤسسات الصحية على تشغيل أقسامها الحيوية.

وطالبت الوزارة الجهات المعنية كافة بالتدخل الفوري والعاجل لتوفير مستلزمات الصيانة الحيوية اللازمة لضمان ديمومة عمل أسطول الحافلات.

كما طالبت بالعمل الفوري على تسوية المستحقات المالية المتراكمة لصالح شركات النقل منذ خمسة أشهر، والتي تبلغ نحو مليونين ونصف المليون شيكل.

وأطلقت نداءً عاجلاً لكافة الجهات الوطنية والدولية لتحمل مسؤولياتهم الإنسانية والأخلاقية والتدخل السريع قبل الوصول إلى مرحلة الشلل التام للخدمة، حفاظاً على استمرارية تقديم الرعاية الصحية.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ اعلام حكم غيابي

إلى المدعى عليه / فيصل محمد فيصل الكيلاني من زرنوقة وسكان خان يونس سابقاً وحالياً ومجهول محل الإقامة في جمهورية مصر العربية، لقد حكم عليك بتاريخ 2026/11/9م في القضية أساس 2026/165م وموضوعها ((تفريق للضرر من الهجر والتعليق)) والمرفوعة ضدك من قبل المدعية / هدير أسعد فيصل الكيلاني من زرنوقة وسكان خان يونس بالتفريق بينك وبينها بطلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول وفرقت بينكما بهذه الطلقة دفعاً للضرر الحاصل لها من غيابك عنها مدة تزيد عن أكثر من سنة ميلادية بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول، وأن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه ولها أن حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء وبعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من مقام محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك صار تبليغك حسب الاصول وحرر في الثامن من جمادى الاخرة لسنة 1448هـ الموافق 2026/11/18م
قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ محمد فتحي اللحام

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع/ بحث وتحري عن مفقود صادرة من محكمة الشيخ رضوان الشرعية

لقد تقدمت المدعية/ لوزان اياد محمد السراج من غزة وسكانها بدعوى اثبات وفاة المفقود/ محمد رياض خليل الأقرع من غزة وسكانها سابقاً ومجهول محل الإقامة على المدعى عليه/ رياض خليل سعود الأقرع من غزة وسكانها بصفته قيماً شرعياً وسجلت الدعوى تحت أساس 2026/668 لذلك كل من يعلم عن المفقود أي معلومات بخصوص حياته من مماته التوجه لمحكمة الشيخ رضوان الشرعية لبيان ذلك قبل موعد الجلسة المقررة يوم الخميس الموافق 2026/12/24م الساعة العاشرة صباحاً وذلك حسب الأصول.
وحرر في 2026/11/18م
قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي / لؤي علي أبو حصيرة

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية

إعلان خصوم صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه (احمد رياض حسين حسان) من غزة – شارع اليرموك - سابقاً - وحالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الإقامة فيها، يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم (الثلاثاء) الموافق (2026/12/22م) الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2026/406 وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) والمرفوعة عليك من قبل المدعية (منار وليد محمد السويطي) وكيلها المحامي/ أ. ناجي أبو عصر، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدي للمحكمة معذرة مشروعة سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/11/17.
قاضي محكمة غزة الشرعي
القاضي الشرعي/ أشرف خليل أبو شعر

مصطفى الصواف.. قلمٌ رافق الحكاية الفلسطينية حتى ارتقى تحت الركام

غزة/ عبد الله التركماني:

كان مصطفى الصواف يحمل قلمه كما يحمل الصحفي ذاكرته، يتنقل به بين محطات القضية الفلسطينية، شاهداً على تحوّلاتها، وناقلاً لتفاصيلها، وصانعاً لأثرٍ امتد إلى أجيال من الصحفيين الذين تعلّموا على يديه أبجديات المهنة. لكن الرجل الذي أمضى عقوداً يكتب عن الموت والدمار والحروب العدوانية على غزة، لم يكن يعلم أن حكايته ستُكتب ذات يوم تحت ركام منزله، وأن القصف الذي طال المدينة سيُسدل الستار على رحلة صحفية وسياسية طويلة، تاركاً خلفه سيرةً مثقلة بالتجارب والمواقف، وذاكرةً لا تختصرها لحظة الاستشهاد.



ويُعدّ الكاتب والصحفي مصطفى حسني محمود الصواف واحداً من الأسماء التي تركت حضوراً بارزاً في المشهد الإعلامي والسياسي الفلسطيني، بعدما امتدت مسيرته المهنية لعقود، تنقّل خلالها بين الصحافة المكتوبة والإذاعة والتدريس والعمل الحكومي والسياسي، قبل أن تنتهي حياته في غارة جوية إسرائيلية استهدفت منزله في مدينة غزة يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

وُلد الصواف في مدينة غزة في عام ١٩٥٥، ونشأ في بيئة فلسطينية شهدت تحولات سياسية واجتماعية متلاحقة. درس الإعلام في جامعة القاهرة، وحصل على درجة البكالوريوس عام 1979، ثم نال دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية والعربية من معهد الباقوري بالقاهرة عام 1986.

مسيرته المهنية

بدأ مسيرته الصحفية المهنية في ثمانينيات القرن الماضي، وتوسعت تجربته في التسعينيات، إذ عمل مراسلاً في مكتب صحيفة «النهار» المقدسية بين عامي 1992 و1999، كما عمل مراسلاً لصحيفة «القدس»، ومراسلاً غير متفرغ لإذاعة BBC عام 1999. وفي العام نفسه، عمل محاضراً في الجامعة الإسلامية بغزة، وأسّس صحيفة «صوت الجامعة» وتولى إدارة تحريرها.

وفي عام 2000، أنشأ «مكتب الجيل للصحافة» في غزة، وتولى مسؤولية المكتب الصحفي «صابرون» التابع لحركة حماس في دمشق حتى عام 2011. كما عمل مراسلاً لإذاعة «النور» اللبنانية بين 2002 و2008، وإذاعة MBC بين 2003 و2004.

وكان الصواف من المساهمين في تأسيس موقع كتائب القسام الإلكتروني ومركز المستقبل للأبحاث والدراسات في غزة، كما شارك في تأسيس صحيفة «فلسطين» اليومية، وتولى رئاسة تحريرها بين عامي 2007 و2009.

ولم تقتصر مسيرته على العمل الصحفي؛ فقد انخرط الصواف مبكراً في العمل السياسي والتنظيمي، وكان من المنتمين إلى حركة حماس منذ تأسيسها. وانتُخب عضواً في مكتبها السياسي بين عامي 2006 و2010، كما شغل عضوية مجلس الشورى العام للحركة ممثلاً عن قطاع غزة منذ عام 2006. وعلى الصعيد النقابي، أسّس «كتلة الصحفي الفلسطيني» عام 1999.

وفي العمل الحكومي، عُيّن وكيلاً لوزارة الثقافة في غزة عام 2010، ثم وكيلاً مساعداً لوزارة التنمية الاجتماعية عام 2013، قبل أن يعود إلى منصب وكيل وزارة الثقافة خلال الفترة 2014-2015.

وترك الصواف إرثاً من المقالات والتحليلات السياسية التي تناولت الشأن الفلسطيني وتطورات الصراع مع (إسرائيل). ومن أبرز مؤلفاته كتاب «أيام الغضب» الصادر عام 2005، وكتاب «حماس من الذاكرة» عام 2017، ومجموعته القصصية السياسية «هناك كان ولي بيت» عام 2017، إضافة إلى سلسلة من مقالاته المنشورة في ستة أجزاء.

استشهاده وعائلته

في صباح 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، استهدفت غارة جوية إسرائيلية منزل الصواف في محيط ساحة الشوا بمدينة غزة، ما أدى إلى استشهاده عن عمر ناهز 68 عاماً، إلى جانب زوجته واثنين من أبنائه، وإصابة نجليه الصحفيين محمد ومنتصر بجروح خطيرة وفق التقارير التي تناولت الحادثة.

ولم تكن تلك آخر فصول المأساة العائلية؛ ففي الأول من ديسمبر/كانون الأول 2023، استشهد نجله منتصر الصواف، مصور وكالة الأناضول التركية، في غارة إسرائيلية أخرى بمدينة غزة، بعد أن عاد إلى العمل الصحفي رغم إصابته السابقة في قصف منزل العائلة.

حضور في ذاكرة الصحفيين

عقب استشهاده، امتلأت منصات التواصل الاجتماعي برسائل النعي واستعادة ذكريات العمل معه، وبرزت شهادات صحفيين وناشطين تحدثوا عن دوره في تدريب أجيال من الإعلاميين.

ووصف الناشط أدهم أبو سلمية، الشهيد الصواف بأنه «والدنا جميعاً»، وقال إن الصحفيين تعلموا على يديه في بدايات طريقهم نحو العمل الإعلامي والظهور الصحفي.

وكتب عز الدين أحمد عن علاقته الشخصية به، واصفاً إياه بالصديق والكاتب والمحلل السياسي، مستذكراً ثباته على مواقفه.

رحل مصطفى الصواف تاركاً وراءه تجربة امتدت لأكثر من أربعة عقود، جمعت بين الصحافة والتحليل السياسي والعمل العام، فيما بقي اسمه حاضراً في ذاكرة عدد من الصحفيين الذين بدؤوا خطواتهم الأولى في المهنة تحت إشرافه.

مصطفى الصواف

الاسم الكامل: مصطفى حسني محمود الصواف.

الميلاد: مدينة غزة، عام 1955.

المؤهل العلمي: بكالوريوس إعلام من جامعة القاهرة (1979)، ودبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية والعربية (1986).

المسيرة الصحفية: مراسل صحيفتي «النهار» و«القدس»، وإذاعات BBC وMBC و«النور» اللبنانية.

المناصب الصحفية: أسّس مكتب الجيل للصحافة في غزة عام 2000، وتولى مسؤولية المكتب الصحفي «صابرون» التابع لحركة حماس في دمشق حتى عام 2011، ورئاسة تحرير صحيفة «فلسطين» بين عامي 2007 و2009.

المناصب الحكومية: وكيل وزارة الثقافة عام 2010، ووكيل مساعد لوزارة التنمية الاجتماعية عام 2013، ثم وكيل وزارة الثقافة خلال الفترة 2014–2015.

أبرز المؤلفات: «أيام الغضب» (2005)، و«حماس من الذاكرة» و«هناك كان لي بيت» (2017).

الاستشهاد: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، في قصف إسرائيلي استهدف منزله بمحيط ساحة الشوا في مدينة غزة، واستشهدت معه زوجته واثنان من أبنائه.

نجله الصحفي: استشهد منتصر الصواف، مصور وكالة الأناضول التركية، في قصف إسرائيلي بمدينة غزة في 1 ديسمبر/كانون الأول 2023.

ريم العقاد

العمر: 29 عامًا.
مكان الإصابة: بلدة القرارة شمال خان يونس.
تاريخ الإصابة: 4 يونيو/حزيران 2024.
طبيعة الإصابة: أربع شظايا في الرقبة، تسببت بكسر الفقرتين السادسة والسابعة من العمود الفقري وقطع في النخاع الشوكي.
المضاعفات: شلل رباعي، وفقدان القدرة على الجلوس والحركة بصورة مستقلة، وتقرحات ناتجة عن ملازمة الفراش.
الرعاية الطبية: لم تخضع لتدخل جراحي، وتحتاج إلى أدوية للأعصاب وجلسات تأهيل طبيعي ووظيفي بصورة منتظمة.
تداعيات الإصابة: حُرمت من رعاية طفلتيها واستكمال دراستها الجامعية في تخصص السكرتارية القانونية.

ريـــم العقـــاد..

أربـــع شظايـا سرقـت منهـا قدرتهـا علـــى احتضـــان طفلتيهـــا

غزة/ هدى الدلو:

لـم تكـن زيـارة ريـم العقـاد، البالغـة مـن العمـر 29 عامًا، إلـى منزل شقيقتها في بلدة القرارة شمال خان يونس، في الرابع من يونيو/ حزيران 2024، سـوى زيارة عائلية عابرة، لم تتوقع أن تنتهي بكارثة تقلـب حياتهـا رأسًـا علـى عقـب، وتحولهـا مـن أم ترعـى طفلتيهـا وتخطط لمسـتقبلها إلى امرأة تقضي أيامها مسـتلقية على سرير، عاجزة عن الجلوس أو احتضانهما.

كان الهدوء يسود المنطقة، وقبل أن تغادر ريم منزل شقيقتها عائدة إلى بيتها في مدينة خان يونس، باغت المنطقة قصف عشوائي إسرائيلي، وبينما كانت تقف عند باب المنزل، اخترقت جسدها أربع شظايا في الرقبة، تسببت بكسر الفقرتين السادسة والسابعة من العمود الفقري، وأحدثت قطعًا في النخاع الشوكي.

تقول ريم لصحيفة «فلسطين»: «لم أكن أعرف في البداية ماذا حدث، سقطت أرضًا، ثم وجدت نفسي في المستشفى، لم أستوعب حجم الإصابة إلا لاحقًا، حين أدركت أن حياتي تغيرت بالكامل».

ولم تخضع ريم لأي تدخل جراحي عقب إصابتها، إذ لم تكن الظروف الصحية تسمح بذلك، في ظل استمرار القصف وتدهور الإمكانات الطبية، فضلًا عن صعوبة إجراء عملية لإزالة الشظايا وتثبيت الفقرات المتضررة.

ومع مرور الوقت، وتكرار النزوح، وتراجع فرص حصولها على الرعاية اللازمة، باتت حالتها الصحية أكثر تعقيدًا، فبعد فترة طويلة من الإصابة، لم تعد إزالة الشظايا خيارًا متاحًا، بعدما التأمت الأنسجة واللحم حولها، وأصبحت مضطرة إلى التعايش معها، بالرغم من استمرار الألم الذي يشتد مع انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء.

ولا تقف معاناة ريم عند حدود الإصابة وآثارها الجسدية، إذ تواجه صعوبة متواصلة في توفير الأدوية المخصصة للأعصاب، التي تحتاج إليها بصورة منتظمة، وتوضح أن المستشفى الحكومي يصرف لها الدواء على فترات متباعدة، فيما ترتفع أسعاره في الصيدليات، ويصعب العثور عليه، فضلًا عن اشتراط وصفة طبية لصرفه.

وتضيف أن حياتها تحولت إلى رحلة علاج لا تنتهي، تتنقل خلالها بين المستشفيات وجلسات التأهيل الطبيعي والوظيفي، في وقت تحتاج فيه إلى رعاية مستمرة لمواجهة مضاعفات الإصابة، ومنها التقرحات الناتجة عن ملازمة السرير.

وتتابع بصوت يختلط فيه الألم بالحسرة: «الإصابة دمرت حياتي، أعيش مشتتة بين مستشفى وآخر، ومن جلسة علاج إلى أخرى، حتى قلبي بات مدمرًا من قسوة الحياة التي نعيشها، كنت أمًا لطفلتين صغيرتين، لكنني حُرمت من احتضانهما والقيام برعايتهما كما كنت أفعل قبل الإصابة».

فقد أدى القطع في النخاع الشوكي إلى إصابتها بشلل رباعي، أفقدها القدرة على الجلوس والحركة بصورة مستقلة، لتصبح ملازمة للفراش، بينما تحولت أبسط تفاصيل الحياة اليومية إلى تحدٍّ يحتاج إلى مساعدة الآخرين.

ولم تقتصر خسائر ريم على صحتها ودورها في رعاية طفلتيها، بل امتدت إلى مستقبلها التعليمي أيضًا؛ إذ حُرمت من استكمال دراستها الجامعية في تخصص السكرتارية القانونية، بعدما كانت تتطلع إلى إنهاء دراستها وبناء مستقبل مهني يوفر لها حياة مستقرة.

وريم واحدة من أكثر من 175 ألف جريح في غزة منذ أن بدأ الاحتلال حرب الإبادة الجماعية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، يعانون من حصار الاحتلال مستلزمات علاجهم.

وبين ألم الشظايا التي لا تزال تسكن جسدها، ووجع العجز عن احتضان طفلتيها، تجد ريم نفسها أمام حياة لم تخترها، وأحلام توقفت عند باب منزل شقيقتها في القرارة، يوم تحولت زيارة عائلية قصيرة إلى إصابة غيّرت حاضرها ومستقبلها.



تستخدم سلطات الاحتلال الهدم والإخلاء والاستيلاء على العقارات وقيود البناء أدوات متداخلة لتضييق الوجود الفلسطيني في القدس والضفة الغربية ودفع العائلات إلى الرحيل، بما يتيح التوسع الاستيطاني وتغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي للمناطق الفلسطينية. وتزداد هذه الإجراءات وفق الأرقام الأممية وسط تحذيرات من تفكيك الأحياء وعزل التجمعات السكانية، ودعوات إلى توفير حماية قانونية ومجتمعية للعائلات المهددة.

الهدم والإخلاء والاستيلاء..

أدوات إسرائيلية لتفريغ القدس والضفة من الوجود الفلسطيني

القدس المحتلة-غزة/ عبد الله التركماني:

لا تُنتزع الأرض الفلسطينية دائماً بالجرافات، ولا يبدأ التهجير بالضرورة من لحظة اقتلاع عائلة من منزلها؛ ففي شرقي القدس والضفة الغربية، تتقدم هذه العملية أحياناً عبر أبواب المحاكم ومكاتب التخطيط وسجلات الملكية، قبل أن تصل إلى الجرافات وأوامر الإخلاء. وبين منزل يهدمه الاحتلال بذريعة البناء دون ترخيص، وعقار تنتقل السيطرة عليه إلى جمعية استيطانية، وأرض تُحاصر بقيود البناء والتوسع، تتشكل حلقات سياسة إسرائيلية متكاملة تضيق تدريجياً المساحة المتاحة للفلسطينيين للبقاء في أرضهم.



ولا تستهدف هذه الإجراءات الجدران والأملاك وحدها، بل تمتد إلى تفكيك الأحياء الفلسطينية وعزل التجمعات السكانية وتغيير طابعها الديموغرافي والجغرافي. فالهدم ومصادرة العقارات والإخلاء القسري، إلى جانب عنف المستوطنين والقيود المعيشية، تتحول إلى أدوات متداخلة تدفع العائلات نحو الرحيل، وتفتح المجال أمام التوسع الاستيطاني وإعادة رسم خريطة الوجود الفلسطيني.

وتستخدم دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للقدس والضفة الغربية عام 1967، هدم المنازل ومصادرة الأراضي والقيود على البناء والإخلاء أدوات لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني. ووفق جمعية «عير عميم»، ارتفع متوسط هدم الوحدات السكنية في شرقي القدس من نحو 50 وحدة سنوياً قبل 2019 إلى 131 وحدة سنوياً منذ ذلك العام، ووصل إلى 181 وحدة في 2024. وفي تقريرها الصادر في أكتوبر 2026، كشفت الجمعية عن مشاركة 19 جهة حكومية إسرائيلية تتبع ثماني وزارات وهيئات في منظومة الاستيلاء على العقارات والتهجير، وحددت ستة تجمعات مقدسية مهددة بالإخلاء.

أما الأمم المتحدة، فأفادت في تقرير صدر في أغسطس الماضي بهدم نحو 870 منشأة فلسطينية منذ بداية العام في المنطقة (ج) وشرقي القدس، وتهجير 22 عائلة تضم 85 شخصاً بقرارات إخلاء قضائية. وفي تقرير صدر في 13 نوفمبر الجاري، وثقت هدم 78 منشأة خلال أسبوع واحد، بينها 32 منشأة سكنية، وتهجير 150 فلسطينياً. وتشمل أرقام المنشآت مباني غير سكنية، ولا تمثل حصيلة للمنازل وحدها.

منظومة متكاملة لإعادة تشكيل الجغرافيا

ويعد الخبير في شؤون الاستيطان خليل التفكجي أن عمليات هدم المنازل والاستيلاء على العقارات في القدس والضفة الغربية لا يمكن فصلها عن مشروع أوسع لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني، مشيراً إلى أن (إسرائيل) تستخدم أدوات التخطيط والقانون والإدارة والضغط الميداني بصورة متزامنة لتحقيق هذه الغاية.

ويقول التفكجي لصحيفة «فلسطين» إن «ما يجري ليس عمليات هدم عشوائية أو نزاعات عقارية منفصلة، وإنما سياسة إسرائيلية متكاملة تستهدف إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وتغيير طبيعة الوجود السكاني على الأرض. نحن أمام منظومة تستخدم فيها (إسرائيل) أدوات التخطيط والقانون والإدارة والضغط الميداني بصورة متزامنة، للوصول إلى نتيجة واحدة تتمثل في تقليص الوجود الفلسطيني وتهيئة المجال أمام التوسع الاستيطاني».

وأوضح أن هذه السياسة تبدأ بحرمان الفلسطينيين من تراخيص البناء، ثم ملاحقتهم بالغرامات وأوامر الهدم، بالتوازي مع فتح ملفات ملكية العقارات أمام المحاكم واستخدام صلاحيات الحارس العام لنقل السيطرة على الممتلكات إلى جهات استيطانية.

وأضاف أن «هذه الأدوات أصبحت تعمل بتنسيق بين مؤسسات حكومية إسرائيلية وجمعيات استيطانية، بما يجعل عملية الاستيلاء على العقارات أكثر تنظيماً واتساعاً. وعندما يُحاصر الفلسطيني في منزله بالقيود الإدارية والقضائية، ثم يجد نفسه أمام أمر هدم أو إخلاء، فإننا نكون أمام حلقات مترابطة في مشروع واحد، وليس أمام إجراءات مستقلة».

واستشهد التفكجي بالأرقام التي نشرتها جمعية «عير عميم»، والتي أظهرت ارتفاع متوسط هدم الوحدات السكنية في شرقي القدس من نحو 50 وحدة سنوياً قبل 2019 إلى 131 وحدة سنوياً منذ ذلك العام، وصولاً إلى 181 وحدة خلال 2024. كما أشار إلى تقرير الجمعية الصادر في أكتوبر 2026، والذي كشف عن مشاركة 19 جهة حكومية إسرائيلية تتبع ثماني وزارات وهيئات في منظومة الاستيلاء على العقارات والتهجير، مع تحديد ستة تجمعات مقدسية تواجه خطر الإخلاء.

ويشير إلى أن تقرير الأمم المتحدة الصادر في 13 نوفمبر وثق هدم 78 منشأة فلسطينية خلال أسبوع واحد، بينها 32 منشأة سكنية، وتهجير 150 فلسطينياً، عادا أن هذه الأرقام تعكس اتساع نطاق الاستهداف في القدس والضفة الغربية.

ويحذر التفكجي من أن استمرار هذه السياسات سيؤدي إلى تغييرات عميقة في الخريطة الجغرافية والديموغرافية الفلسطينية، موضحاً أن «الأخطر هو أن الأحياء الفلسطينية ستبدأ بالتقلص، والبلدات ستُحاصر، والتجمعات السكانية ستتحول تدريجياً إلى جيوب منفصلة تحيط بها المستوطنات والطرق الاستيطانية، وهو ما يضعف التواصل الجغرافي والاجتماعي بين الفلسطينيين».

ويشدد على ضرورة مواجهة هذه السياسة عبر تحرك قانوني ودبلوماسي جاد، وتوفير حماية عاجلة للعائلات المهددة، وتوثيق عمليات الهدم والاستيلاء على العقارات، ومراجعة ملفات الملكية التي تشوبها ادعاءات التزوير أو الاستغلال القانوني.

ويقول إن «المطلوب ممارسة ضغط دولي حقيقي لوقف عمليات الإخلاء والهدم ومحاسبة الجهات المسؤولة عنها. فالاكتفاء ببيانات الإدانة لن يوقف تغيير الواقع على الأرض، ولا بد من الانتقال إلى إجراءات عملية تحمي السكان وممتلكاتهم وتمنع استمرار تهجيرهم».

تهديد مستقبل الوجود الفلسطيني

من جهته، يرى الخبير المقدسي حسن خاطر أن خطورة السياسة الإسرائيلية لا تكمن فقط في هدم المنازل أو الاستيلاء على العقارات، وإنما في استهداف الاستقرار الاجتماعي والإنساني للفلسطينيين، ومحاولة تغيير طبيعة الأحياء المقدسية ودفع سكانها إلى مغادرتها تحت وطأة الضغوط المتراكمة.

ويقول خاطر لصحيفة «فلسطين» إن «ما تتعرض له القدس والأحياء الفلسطينية لا يمكن اختزاله في الاعتداء على الممتلكات الخاصة أو هدم بعض المنازل، وإنما يتعلق باستهداف مباشر لاستقرار المجتمع الفلسطيني وقدرته على الاستمرار في أرضه. فالمنزل بالنسبة إلى المقدسي ليس مبنى للسكن فقط، بل يمثل امتداداً تاريخياً واجتماعياً للعائلة، ووجوده في الحي يشكل جزءاً من الهوية الفلسطينية للمدينة».

ويوضح أن تعدد أدوات الاستهداف يجعل حياة العائلات المقدسية أكثر صعوبة، في ظل تزامن هدم المنازل وإجبار أصحابها على هدمها بأنفسهم تحت ضغط الغرامات والتكاليف، مع دعاوى إخلاء العقارات والاستيلاء عليها، والتضييق على البناء والتوسع العمراني.

ويضيف خاطر أن «خطورة ما يجري تكمن في تعدد الأدوات المستخدمة وتكاملها. وعندما تترافق هذه الإجراءات مع اقتحامات المستوطنين والاعتداءات على السكان، تصبح الحياة اليومية في بعض الأحياء الفلسطينية شديدة الصعوبة، وتتحول إقامة العائلة في منزلها إلى معركة مستمرة للحفاظ على حقها في البقاء».

ويشير إلى أن انتقال العقارات الفلسطينية إلى الجمعيات الاستيطانية لا يقتصر تأثيره على العائلات التي تفقد منازلها، بل ينعكس على المحيط الاجتماعي بأكمله، ويؤدي إلى تغيير طبيعة الأحياء الفلسطينية وفرض واقع أمني ومعيشي جديد على سكانها.

ويقول إن «انتقال عقار فلسطيني إلى جمعية استيطانية لا يعني خسارة عائلة واحدة لمنزلها فحسب، بل قد يفتح الباب أمام إقامة بؤرة استيطانية داخل حي فلسطيني، بما يترتب على ذلك من قيود أمنية وحواجز وتغيير في حركة السكان، فضلاً عن تفكيك التواصل الاجتماعي بين العائلات والجيران. ومع تكرار هذه الحالات، تتغير طبيعة الحي وتصبح العائلات الفلسطينية محاطة بمظاهر استيطانية تفرض عليها واقعاً جديداً».

وفيما يتعلق بسبل مواجهة هذه السياسات، يشدد خاطر على أهمية بناء منظومة حماية فلسطينية قانونية ومجتمعية، تبدأ بمساندة العائلات المهددة قبل صدور قرارات الهدم والإخلاء أو تنفيذها، وعدم انتظار وقوع الضرر للتحرك.

ويوضح أن «التصدي لهذه السياسة يحتاج إلى عمل فلسطيني منظم، يبدأ بتوفير المساعدة القانونية المبكرة للعائلات المهددة بالإخلاء أو الهدم، وتوثيق وثائق الملكية والميراث والوكالات والعقود، ومتابعة القضايا أمام المحاكم قبل انتهاء المهل القانونية. كما يجب دعم الأسر اقتصادياً واجتماعياً حتى لا تضطر إلى بيع ممتلكاتها تحت ضغط الحاجة أو الابتزاز».

ويدعو خاطر إلى تعزيز لجان الأحياء والتكافل المجتمعي، وتوفير حضور حقوقي وإعلامي دائم في المناطق المستهدفة، وإطلاع المؤسسات الدولية على تفاصيل عمليات الاستيلاء والهدم والإخلاء، بما يضمن استمرار متابعة الانتهاكات وعدم ترك العائلات الفلسطينية تواجه مصيرها بمفردها.

ويؤكد أن «الصمود المقدسي لا يمكن أن يظل مسؤولية العائلات وحدها؛ بل يحتاج إلى مؤسسات توفر الحماية والإسناد والتمويل المستمر. فالمعركة اليوم ليست فقط على المنازل والعقارات، وإنما على مستقبل الوجود الفلسطيني في القدس، وعلى قدرة الأجيال القادمة على البقاء في أحيائها وأرضها».

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الخميس 9 جمادي الآخرة 1448هـ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني
Thursday 19 November 2026
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS

تسلط شهادات مرضى وكبار سن وذوي إعاقة، خلال حلقة من برنامج «نبض غزة» نظمته صحيفة «فلسطين»، الضوء على تفاقم معاناتهم في خيام النزوح، مع نقص الأدوية والعلاجات، وغياب الرعاية الصحية، وصعوبة توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية، وسط تدهور أوضاعهم الصحية والمعيشية واستمرار الحصار.

روَوا معاناتهم خلال لقاء «نبض غزة» الذي نظمته «فلسطين»

بين مأساة النزوح وغياب الرعاية الصحية..
مرضى يواجهون نقص الغذاء والعلاج


(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ أدهم الشريف:

تفرض حرب الإبادة وما رافقها من تدمير للحياة في قطاع غزة، واقعًا مؤلمًا على المرضى وكبار السن، بعدما لجؤوا إلى خيام هشّة تفتقد لأدنى مقومات الحياة الآدمية، مُنذ أن دمر جيش الاحتلال منازلهم وفرض حصارًا مشددًا وتركهم يواجهون نقص الغذاء والأدوية وحدهم.

وعقدت صحيفة «فلسطين»، أمس، حلقة جديدة من برنامج «نبض غزة» على أرض مخيم دحلان المكتظة بخيام النازحين في حي الرمال بمدينة غزة، والتقى فريق البرنامج بمجموعة من المرضى بينهم كفيفات، وكبار في السن يفتقدون الأدوية ومقومات الحماية من الأمراض.

وأكد الحضور أن مراكز الإيواء لم تعد ملاذًا آمنًا لكبار السن والمرضى، بل تحولت إلى بيئة قاسية تثقل أجسادهم المنهكة، وتفاقم معاناتهم الصحية مع غياب مقومات الحماية والرعاية الطبية.

وبين قسوة النزوح وهشاشة المأوى، يجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة يومية مع البرد والمرض وتراجع القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، في واقع يضع حياتهم أمام مخاطر متزايدة، ويكشف حجم التهميش الذي يطاول الفئات الأكثر ضعفًا.

نزوح ومرض وخيمة

ويعيش علاء دلول (45 عامًا) في المخيم معاناة مضاعفة من جراء النزوح والمرض، بعدما دمر الاحتلال منزله بالكامل، وأجبره على النزوح مرات عديدة، ليستقر حاليًا في خيمة تغرقها الأمطار، ولا تقيه حرارة الشمس صيفًا.

ويعاني دلول المصاب بالفشل الكلوي وأيضًا إعاقة في القدم، صعوبة في توفير الأدوية اللازمة لحالته الصحية، في ظل عدم توافرها وارتفاع أسعارها، فضلًا عن عجزه عن تأمين الغذاء الخاص الذي تتطلبه حالته، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية.

وقال دلول خلال برنامج «نبض غزة»: إنه يواجه صعوبات متزايدة في الحصول على الأدوية المخصصة له، رغم حاجته الماسة إليها.

ويضيف، أن عدد جلسات غسيل الكلى التي يخضع لها تقلص إلى جلستين أسبوعيًا، بعدما كان يتلقى ثلاث جلسات قبل اندلاع الحرب، محذرًا من أن هذا التراجع ينعكس سلبًا على وضعه الصحي ويلحق أضرارًا بحالته.

ويصف دلول حياة الخيام بأنها قاسية بكل معنى الكلمة، مطالبًا الوسطاء بالضغط على الاحتلال لتحسين الأوضاع الإنسانية، وضمان توفير الأدوية والعلاج اللازمين للمرضى.

شقيقتان كفيفتان وظروف مؤلمة

في ذات المخيم الذي تتراص فيه الخيام البالية، تعيش المسنة الكفيفة فايزة بكرون (65 عامًا)، برفقة شقيقتها صابرين (50 عامًا) التي تعاني هي الأخرى إعاقة بصرية منذ الولادة، في بيئة تفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية، ما يضاعف معاناتهما في ظل ظروف النزوح القاسية.

وقالت بكرون خلال برنامج «نبض غزة» شارحة معاناتها ومعاناة شقيقتها: إن الإعاقة البصرية أثرت في حياتهما منذ الولادة، لكن الحرب فاقمت معاناتهما وجعلت تفاصيل الحياة اليومية أكثر صعوبة، في ظل غياب الخدمات والاحتياجات الأساسية.

وتضيف، أنهما تفتقران إلى أبسط مقومات الحياة، وتحتاجان إلى توفير الكهرباء لتشغيل مضخة مياه تتيح لهما الحصول على المياه عند أقرب نقطة من خيمتهما، في ظل صعوبة التنقل بسبب إعاقتهما البصرية.

وإلى جانب ذلك، تعاني بكرون ارتفاع ضغط الدم، وتشكو من نقص حاد في الأدوية اللازمة، الأمر الذي يعرضها لأعراض ومضاعفات صحية خطيرة، ويزيد من مخاوفها على سلامتها.

وتوجه بكرون رسالة إلى المسؤولين في قطاع غزة والضفة الغربية، داعية إياهم إلى الالتفات إلى معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم والتعاون اللازمين للتخفيف من معاناتهم.

وتحمّل المسنة الكفيفة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الظروف القاسية التي تعيشها، مشيرة إلى أن حجم المعاناة التي يواجهها سكان غزة يفوق ما يمكن احتماله، لكنها تؤكد تمسكها بالصبر رغم قسوة الابتلاء.

كما تعيش فاطمة بكرون (59 عامًا) برفقة أفراد أسرتها الأربعة، في خيمة هشة بعدما دمّر جيش الاحتلال منزلها في حي الرمال، فيما يعاني زوجها الكفيف سعيد بكرون (57 عامًا) من أمراض تحول دون قدرته على الحركة بمفرده.

وقالت فاطمة خلال «نبض غزة»: إن زوجها واجه معاناة كبيرة خلال رحلة النزوح التي فرضتها الحرب، بسبب وضعه الصحي وعدم قدرته على التنقل دون مساعدة، مشيرة إلى أن انتقال الأسرة إلى الخيمة لم ينهِ معاناتها، بل أدخلها في ظروف معيشية أكثر قسوة.

وتضيف، أنها لم تلمس أي تغيير في أوضاع النازحين رغم تشكيل «مجلس السلام» ولجنة إدارة غزة التابعة له، مؤكدة أنهما لم يقدما أي مساعدة، في وقت يواصل فيه الاحتلال تشديد الحصار وتضييق الخناق على السكان ومنع وصول اللجنة إلى القطاع.

وتعرب أيضًا عن أملها في أن تتوقف الحرب، وأن تصل المساعدات والإغاثة إلى المواطنين لاسيما المرضى، مع توفير مقومات الحياة الأساسية، والشروع في إعادة إعمار المنازل المدمرة وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

قلب مفتوح بلا علاج

ويعاني جميل راجح (63 عامًا)، من سكان حي التفاح شرقي مدينة غزة، مرضًا في القلب، وكان قد خضع لعملية قلب مفتوح، إلا أن مشقة النزوح وتكراره إلى جانب ظروف الحرب القاسية، فاقمت وضعه الصحي، مشيرًا إلى تجمع أن حالته الصحية في تدهور مستمر.

وكان راجح قد فقد منزله خلال الحرب، ويقيم في خيمة إيواء في مخيم أرض دحلان.

وأضاف خلال برنامج «نبض غزة»، أن المرض بات يحدّ من قدرته على الحركة والسير لمسافات طويلة، فيما يضاعف نقص الأدوية والعلاجات اللازمة معاناته.

ولا تقتصر معاناته على توفير العلاج، إذ يواجه صعوبة في الانتقال من خيمته إلى المستشفى، ويضطر أحيانًا إلى التنقل بين مستشفى وآخر بحثًا عن الأدوية التي لا تتوافر بصورة كافية في المرافق الصحية، فيما يعجز عن شرائها من الصيدليات بسبب ارتفاع أسعارها.

ويصف راجح ما يواجهه المرضى في قطاع غزة بأنه إبادة طبية، في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي ومنع دخول الغذاء والأدوية والمستلزمات الأساسية، لافتًا إلى أنه لا يتلقى أي مساعدات طبية أو مستلزمات معيشية من المؤسسات الدولية، باستثناء طرود غذائية تصل بصورة غير منتظمة ولا تلبي احتياجات أسرته.

ويقول: إن «أسرته تعتمد على المساعدات الغذائية التي تصل إليها، رغم عدم كفايتها لتلبية احتياجاتها الأساسية، والمطلوب من السلطة برام الله النظر بعين الرحمة إلى أوضاع المواطنين، وإعادة صرف مستحقات الموظفين الذين قُطعت رواتبهم».

مليون دولار.. ثمن الجرعة الواحدة

ويواجه حامد فرج (32 عامًا)، الذي يعيش برفقة زوجته في قطاع غزة، معاناة صحية ومعيشية متفاقمة من جراء إصابته بمرض تصلب الشرايين والعضلات، الذي ظهر بصورة مفاجئة قبل سنوات، وبدأ في إثره رحلة المتابعة والمراجعة الطبية في المستشفيات، دون أن يتمكن حتى الآن من الحصول على العلاج اللازم.

وقال فرج: إن المرض لا يتوافر له علاج في قطاع غزة، وإنه توجه إلى مستشفى المقاصد لتلقي الرعاية الطبية، إذ خضع للتقييم وحصل على تقرير طبي، قبل أن يعود إلى القطاع دون تلقي العلاج رغم حاجته الماسة إليه.

ويضيف أنه حصل على تحويلة طبية للعلاج في الخارج بسبب فقدانه بغزة، موضحًا أن حالته تحتاج إلى جرعة علاجية تصل تكلفتها إلى مليون دولار، وفق ما أُبلغ به لوقف تطور المرض، مشيرًا إلى أن العلاج متوفر في دولة قطر.

ويشير إلى أن وضعه الصحي شهد تدهورًا كبيرًا خلال الحرب؛ فبعدما كانت نسبة العجز لديه تتراوح بين 50٪ و60% قبل اندلاعها، تطورت حالته إلى درجة بات معها غير قادر على السير، ويعاني أيضًا ضيقًا في التنفس وتصلبًا في الشرايين والعضلات.

ويقول: إنه كان يتناول قبل الحرب الفيتامينات والأدوية التي تساعد على استقرار حالته، لكنه انقطع عنها منذ اندلاع الحرب وهو ما ضاعف معاناته وأدى إلى استمرار تدهور حالته مع مرور الوقت.

ولا تقف معاناة فرج عند حدود المرض، إذ يصف ظروف حياته داخل الخيمة بأنها تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، مؤكدًا أنه بات يعتمد على زوجته في تلبية مختلف شؤونه واحتياجاته اليومية، في ظل عجزه عن الحركة والقيام بمتطلبات حياته بمفرده.

ويحمّل فرج الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الأولى عن تفاقم معاناة المرضى في قطاع غزة، مشيرًا إلى أن لجنة إدارة القطاع لم تتمكن من الدخول إلى غزة بسبب منع الاحتلال، فيما يوجّه لوما إلى السلطة باعتبارها مسؤولة عن أبناء الشعب الفلسطيني، موجهًا رسالة إلى مسؤوليها، مطالبًا إياهم بالنظر إلى معاناة سكان غزة والمرضى على وجه الخصوص، قائلًا: «انظروا إلى هذا الشعب، كفاكم تخاذلًا».

مريض الفشل الكلوي دلول: أواجه صعوبة في توفير الأدوية وفقدانها ينعكس سلبيًّا على صحتي

الكفيفة فايزة بكرون: الإعاقة البصرية أثرت علينا لكن الحرب جعلت الحياة أكثر صعوبة

المسنة فاطمة بكرون: لم نلمس أي تغير بالرغم من تشكيل «مجلس السلام»، وأوضاعنا في تردٍّ مستمر

الشاب فرج: علاج تصلب الشرايين والعضلات مفقود في غزة وتكلفة الجرعة مليون دولار

غرفة العمليات المغلقة.. أسرار أخطر لجان الكنيست وصراعات القرار الأمني



طلعت الخطيب

تعد اللجان البرلمانية في الكنيست الصهيوني العصب الحقيقي للعملية التشريعية والرقابية، والمحرك الفعلي لصناعة القرار السياسي؛ فبينما تُخصَّص الجلسات العامة للهيئة البرلمانية للخطابات الإعلامية والتصويت النهائي أمام الكاميرات، تصاغ مشاريع القوانين وتفحص ميزانيات الوزارات وتراقب أعمال الحكومة فعلياً داخل أروقة هذه اللجان. وينص النظام الداخلي للكنيست على وجود 15 لجنة دائمة – إلى جانب عدد من اللجان الخاصة والمؤقتة التي تُشكَّل وفقاً لمتطلبات كل دورة برلمانية – تتوزع بينها ملفات الدولة الحيوية كافة، بدءاً من المالية والاقتصاد والصحة والتعليم، وصولاً إلى الدستور والقضاء والأمن القومي.

إلا أن من بين جميع هذه اللجان البرلمانية، تبرز لجنة الخارجية والأمن بوصفها اللجنة الأكثر حساسية وسيادية ونفوذاً على الإطلاق.

وتصفها الأوساط البرلمانية والصحفية الصهيونية بأنها "المجلس الوزاري المصغر (الكابينت) داخل البرلمان"، نظراً لطبيعة الملفات الاستراتيجية السرية التي تديرها، وصلاحياتها الرقابية الواسعة، وتأثيرها المباشر على قرارات الحرب والسلم والتوجهات الأمنية للدولة.

وتستمد لجنة الخارجية والأمن هذه المكانة الاستثنائية من الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القوانين الصهيونية والنظام الداخلي للكنيست، وتتمثل أبرز مهامها المحورية في ثلاثة مسارات رئيسة:

الإشراف المباشر على المؤسسة الأمنية: تتولى اللجنة مهمة الرقابة البرلمانية الشاملة على الجيش الصهيوني، ووزارة الحرب، وجهاز الشاباك، وجهاز الموساد، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، حيث تلزم قادة هذه الأجهزة بتقديم تقارير دورية ومفصلة أمام أعضائها.

السرية المطلقة واللجان الفرعية: خلافاً لمعظم لجان الكنيست الأخرى التي تُعقد جلساتها علناً وتُبث عبر القناة البرلمانية، تجري غالبية مداولات لجنة الخارجية والأمن خلف أبواب مغلقة وتحت رقابة أمنية مشددة.

وتنبثق عنها لجان فرعية شديدة الحساسية في مقدمتها لجنة الاستخبارات والخدمات السرية التي يطلع أعضاؤها حصرياً على تفاصيل العمليات الاستخباراتية، والخطط العسكرية، والميزانيات السرية التي تُحجب بالكامل عن بقية أعضاء الكنيست.

المصادقة على قرارات الطوارئ والحرب: تملك اللجنة صلاحية قانونية حاسمة لإقرار أو رفض أوامر استدعاء قوات الاحتياط في حالات الطوارئ، وتستمع بشكل متواصل إلى إحاطات أمنية وسياسية مباشرة من رئيس الحكومة، ووزير الحرب، ورئيس أركان الجيش خلال الأزمات والحروب.

وعلى الرغم من أن العرف البرلماني الصهيوني يفترض أن تعمل لجنة الخارجية والأمن بروح من التوافق الوطني بعيداً عن التجاذبات الحزبية الضيقة نظراً لحساسية قضايا الأمن القومي، فإن جلساتها تحولت خلال السنوات الأخيرة ولا سيما في ظل استمرار الحرب وتصاعد التوترات الإقليمية إلى ساحة مواجهة سياسية مفتوحة وحادة بين أقطاب الحكومة والمعارضة.

ويعد الصدام المتكرر والمحتدم بين أفيغدور ليبرمان رئيس حزب "اسرائيل بيتنا" ورئيس اللجنة حاليا ويسرائيل كاتس (سواء خلال توليه حقيبة الخارجية أو حاليا منصب وزير الحرب) أبرز تجليات هذا الانقسام داخل أروقة اللجنة وخارجها كانت الاشتباك داخل الجلسات السرية: تكررت التسريبات من داخل القاعات المغلقة للجنة عن نشوب مشادات كلامية عنيفة وتبادل للاتهامات المباشرة بين الرجلين. حيث دأب ليبرمان مستنداً إلى خبرته السابقة كوزير للحرب على استغلال حضور كاتس لتوجيه انتقادات لاذعة لإدارة الحكومة للملفات الأمنية، متهماً كاتس والقيادة السياسية بغياب الرؤية الاستراتيجية، وتغليب الحسابات السياسية والشعبوية على المصلحة العسكرية.

معركة تجنيد الحريديم والعبء العسكري: شكل قانون تجنيد اليهود المتشددين (الحريديم) إحدى أشد نقاط الاشتباك سخونة داخل اللجنة؛ إذ اتهم ليبرمان وزير الحرب كاتس بمحاولة تمرير صيغ قوانين تمنح إعفاءات واسعة للحريديم بهدف الحفاظ على تماسك الائتلاف الحكومي، معتبراً أن ذلك يمس بكفاءة الجيش في وقت الحرب. في المقابل، دافع كاتس عن خطوات وزارته معتبراً إياها مساراً عملياً لدمج المتشددين تدريجياً في الخدمة، متهماً ليبرمان باستغلال الملف الأمني الحساس لتحقيق مكاسب انتخابية وتقويض تماسك الجبهة الداخلية.

تقييم أداء الجبهات وتبادل الاتهامات الشخصية: امتدت المناكفات إلى تقييم إدارة المعارك في مختلف الساحات الإقليمية.

فبينما يصف ليبرمان سياسات كاتس بأنها "تفتقر إلى الحسم وتدار بعقلية العلاقات العامة والتصريحات الإعلامية، يرد كاتس ومقربوه في حزب الليكود بالتقليل من شأن انتقادات ليبرمان، وتذكيره بفترة توليه وزارة الحرب بين عامي 2016 و2018 التي انتهت باستقالته دون تحقيق وعوده الأمنية آنذاك.

ولا تقتصر تداعيات هذه الخلافات على السجالات الكلامية فحسب، بل تمتد لتضع رئاسة اللجنة وموازين القوى داخلها أمام اختبار حقيقي؛ إذ يجد رئيس اللجنة نفسه مضطراً للموازنة بين ضغوط الائتلاف الحكومي الساعي لتمرير قراراته دون عوائق، وبين إصرار أعضاء المعارضة على ممارسة رقابة صارمة قد تصل حد تعطيل التصويت على مشاريع قوانين وميزانيات أمنية حساسة، مما يجعل من كل جلسة مغلقة معركة سياسية مصغرة تعكس عمق الانقسام داخل المؤسسة الصهيونية.

في المحصلة، *تعكس المواجهات المستمرة بين ليبرمان وكاتس تحولاً عميقاً في الدور الوظيفي للجنة الخارجية والأمن*؛ فبدلاً من أن تقتصر على دورها التقليدي كأداة رقابية هادئة توازن سلطة الجهاز التنفيذي، باتت اليوم منصة رئيسة توظفها المعارضة لمحاسبة الوزراء وكشف التناقضات في السياسات الأمنية أمام الرأي العام، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى استثمار أغلبيتها البرلمانية داخل اللجنة لتمرير قوانينها الحساسة وتحصين قراراتها في مواجهة الضغوط الداخلية المتصاعدة.

بنية استيطانية للجريمة.. كيف يحوّل الاحتلال المستوطنين إلى مليشيات مسلحة؟



علي إبراهيم

شهدت السنوات الماضية تصاعدًا في الهجمة الاستيطانية، في مختلف الأراضي الفلسطينيّة، وفي وجود حكومة نتنياهو التي تلفظ آخر أيامها، *شهدت الأراضي المحتلة تصاعدًا في عسكرة المجتمع الاستيطاني، وهي سياسة تصاعدت بشكل محموم في وجود حرب الإبادة، برعاية مباشرة من مستويات الاحتلال الأمنية والسياسيّة*، وفي مقدمتهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وتأتي هذه العسكرة لتشكل جزءًا إضافيًا من سعي الاحتلال إلى توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، في سياق إنشاء بنية استيطانية مسلّحة، تجعل من المستوطنين قوة ميدانية كبيرة، قادرة على ممارسة العدوان المنظّم بحق الفلسطينيين، وفرض الوقائع على الأرض. وفي هذا السياق، تكتسب المصادقة الإسرائيلية الأخيرة على إقامة ميادين رماية في 31 موقعًا استيطانيًا في الضفة الغربية، من بينها تسعة ميادين في القدس المحتلة، دلالات تتجاوز إنشاء مرافق للتدريب على استخدام الأسلحة، لتشكل حلقة جديدة في مسار عسكرة الاستيطان وتوسيع قدراته على استهداف الوجود الفلسطيني.

ففي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، كشفت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عن مصادقة سلطات الاحتلال على المخطط رقم (200/5)، الذي يتيح إقامة ميادين رماية في 31 موقعًا، تشمل 29 مستوطنة وتجمعًا وحيًّا استيطانيًا، إضافة إلى منطقتين صناعيتين، موزعة على محافظات رام الله والبيرة والقدس ونابلس وأريحا والأغوار، وشملت هذه المخططات إقامة 9 ميادين رماية في القدس المحتلة، على أن تُقام في مستوطنات: "آدم، وجفعات هحداشا، وكوخاف يعقوب، وتل صهيون، وميغرون الجديدة، وكفار أدوميم، وألون، ونوفي برات، وعناتوت".

وتُشير هذه المخططات إلى أكثر من مجرد ميادين رماية، فقد أدرجتها ضمن الاستخدامات المسموح بها في الأراضي المخصصة للمباني، والمؤسسات العامة والسياحة، والتجارة، وغيرها، وهو ما يعني أن هذه الميادين ستفتح المجال لبنية استيطانية أوسع، تشمل مرافق لتدريب المستوطنين على إطلاق النار، واستخدام الأسلحة النارية وتأهيل حاملي السلاح، مع بقاء إقامة كل ميدان وتشغيله مرتبطين بالحصول على الموافقات المطلوبة من مستويات الاحتلال التنظيميّة، وهي خطوة تتيح توسيع البنية التحتية اللازمة لتدريب المستوطنين وتسليحهم، وتمنح هذا التوجه امتدادًا مؤسسيًا وتخطيطيًا يتجاوز نطاق المبادرات الفردية أو المحلية.

وتندرج هذه الخطوة ضمن سياسة متكاملة يقودها وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير، الذي عمل منذ توليه منصبه على توسيع انتشار الأسلحة النارية بين المستوطنين، ففي شباط/فبراير 2023، وجّه بتسريع إجراءات منح تراخيص السلاح، رافعًا المستهدف الشهري من نحو ألفي رخصة إلى عشرة آلاف، أي خمسة أضعاف المعدل السابق. ثم اكتسبت هذه السياسة زخمًا أكبر بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع تخفيف شروط الحصول على التراخيص وتوسيع الفئات والمناطق المؤهلة لها. وبحسب منظمة العفو الدولية، تجاوز عدد تراخيص حيازة الأسلحة النارية الممنوحة 240 ألفًا بحلول كانون الثاني/يناير 2026، وهو ما يعكس حجم التحول الذي أحدثته سياسة التسلح خلال فترة قصيرة.

ولم يقتصر الأمر على تسهيل امتلاك السلاح الفردي، بل امتد إلى تنظيم مجموعات مسلحة من المستوطنين ضمن أطر أمنية محلية، وتزويدها بالأسلحة، وتعزيز حضورها في محيط المستوطنات والتجمعات الفلسطينية. وبهذا تتشكل منظومة تجمع بين التسليح الفردي والتنظيم الجماعي والتدريب العملي، بما يحوّل قطاعات من المستوطنين إلى ما يشبه الميليشيات غير الرسمية، التي تمارس أدوارًا ميدانية تتكامل مع أدوار قوات الاحتلال، سواء عبر الحماية العسكرية المباشرة أو غض الطرف عن الاعتداءات أو توفير الغطاء السياسي والقانوني لها.

وقد أظهرت الاعتداءات المتصاعدة في الضفة الغربية خطورة هذه المنظومة، إذ لم يعد السلاح مجرد وسيلة للترهيب أو الاستعراض، بل أصبح أداة مباشرة للقتل والتهجير والاستيلاء على الأراضي. وتكشف بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عن استشهاد 31 فلسطينيًا برصاص المستوطنين منذ مطلع عام 2026، فيما وثقت الهيئة 1369 اعتداءً خلال تشرين الأول/أكتوبر وحده، بزيادة بلغت 111.6% مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر. وتشمل هذه الاعتداءات إطلاق النار والاعتداء الجسدي وإحراق الممتلكات وتخريب المزروعات ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم.

وتتجه تداعيات هذه السياسة بصورة متزايدة نحو القدس المحتلة، التي لم تعد بمنأى عن مسار التسلح المنظم. ففي 9 آذار/مارس 2026، أعلن بن غفير توسيع أهلية الحصول على تراخيص السلاح لتشمل سكان 41 حيًا يهوديًا في المدينة المحتلة، وهو ما يتيح لأكثر من 300 ألف مستوطن التقدم للحصول على رخصة سلاح استنادًا إلى مكان إقامتهم.

وفي ضوء التطورات آنفة الذكر، وما يرتبط بمواقع الرماية هذه من تصاعد العنف الذي يمارسه المستوطنون، إلى جانب الرعاية الأمنية والسياسية لجرائمهم، تبرز جملة من المخاطر، حيث يضيف إلى انتشار السلاح بين المستوطنين بنية تدريبية قريبة من التجمعات الفلسطينية، ويهيئ لتوسيع قدراتهم على استخدام الأسلحة بصورة أكثر تنظيمًا واحترافًا، وفي ظل اختلال موازين القوة، وغياب أي حماية للفلسطينيين، الذين لا يمتلكون مقومات الدفاع عن أنفسهم، عدا عن مواجهة المستوطنين، فإن ذلك يضاعف مخاطر الاعتداءات المسلحة، ويمنح المستوطنين أدوات إضافية لممارسة الضغط على السكان ودفعهم إلى مغادرة أراضيهم ومناطقهم.

تأتي المخططات الأخيرة ومن بينها إنشاء ميادين الرماية، في وجود سياسة أوسع، تستهدف الوجود الفلسطيني، وتسعى نحو مزيد من عسكرة المشروع الاستيطاني، وإمداد المستوطنين بمزيد من أدوات القتل والعنف والقوّة، بحيث تتحول المستوطنات إلى قواعد مسلحة، ومع تقاطعات الدعم والحماية تمضي أذرع الاحتلال هذه في فرض المزيد من السيطرة على الأرض. ولذلك، لذلك فإن مواجهة هذا المسار لا يستوجب من الفاعلين إدانة الاعتداءات الفردية، ولكن الفعل الحقيقي يستدعي مساءلة منظومة التسلح والتدريب والحماية التي تنتجها سلطات الاحتلال، والتحرك لوقفها قبل أن تتحول المليشيات الاستيطانية المسلحة إلى واقع أكثر رسوخًا واتساعًا، ويُبقي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عرضة لدفع أثمان باهظة من أرواحهم وأرواح أبنائهم.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة" تعبر عن رأي أصحابها

أبرز إجراءات «أونروا» محل اعتراض الموظفين:

اقتطاع 20% من أجور الموظفين.
إنهاء خدمات 15 موظفاً دون تحقيقات تكفل حقهم في الدفاع، وفق اتحاد الموظفين.
فصل 625 موظفاً كانوا خارج قطاع غزة بموجب إجازات رسمية.
إنهاء خدمات 70 موظفاً على خلفية ادعاءات يقول الاتحاد إنها لم تثبت بتحقيقات أصولية.
إغلاق برنامج التمويل الصغير والاستغناء عن 42 موظفاً.
عدم الاعتراف بعلاوة المخاطرة.
عرض تسويات مالية لموظفين مفصولين قالوا إنها لا تتجاوز 25% من قيمة مكافآت نهاية الخدمة التي يطالبون بها.

الأزمة المالية لـ«أونروا».. قرارات تقشفية تربك الموظفين وتفاقم الأعباء المعيشية بغزة

غزة/ رامي رمانة:

تتجاوز تداعيات الأزمة المالية التي تواجه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» حدود الإجراءات الإدارية والتقشفية، لتصل إلى تفاصيل الحياة اليومية لآلاف الموظفين الفلسطينيين، الذين باتوا أمام واقع يهدد استقرارهم الوظيفي وقدرتهم على توفير احتياجات أسرهم، في وجود قرارات تقليص الرواتب وساعات العمل وإنهاء خدمات عدد من العاملين.



وتعد انعكاسات الأزمة أكثر حدة في قطاع غزة الذي يقبع تحت وطأة حرب الإبادة للعام الرابع تواليا، إذ تتزامن الضغوط التي يتعرض لها موظفو الوكالة مع انهيار اقتصادي واسع، وتراجع فرص العمل، وفقدان آلاف الأسر لمصادر دخلها، الأمر الذي يجعل أي تقليص إضافي في الوظائف أو الأجور عبئاً جديداً على واقع معيشي بالغ الصعوبة.

وعبرت مدرسة الرياضيات في مدارس «الأونروا»، أم أسامة، عن بالغ قلقها إزاء مستقبلها الوظيفي ومصير آلاف العاملين في الوكالة، في ظل استمرار الأزمة المالية وتزايد القرارات والإجراءات التقشفية التي باتت تلقي بظلالها على الأوضاع المعيشية والنفسية للموظفين.

وأوضحت لصحيفة «فلسطين» أن حالة القلق لم تعد تقتصر على فئة معينة، بل باتت تشغل جميع موظفي الأونروا، الذين يعيشون حالة من عدم اليقين بشأن استقرارهم الوظيفي ومصادر دخلهم، مشيرة إلى أن العمل في الوكالة كان يشكل حلماً لكثير من الخريجين، لما يوفره من استقرار وظيفي وأمان اقتصادي، إلا أن هذا الشعور تبدد في ظل التطورات الأخيرة.

وأضافت أن الموظفين باتوا يتابعون بقلق متزايد كل ما يصدر عن إدارة الوكالة من تعميمات وقرارات تتعلق بمستقبل عملها، في ظل مؤشرات على توجه نحو مزيد من ترشيد النفقات وتقليص المصروفات، ومحاولة الوفاء بالالتزامات المالية القائمة، تحسباً لأي طوارئ أو مستجدات قد تفرض إجراءات إضافية خلال المرحلة المقبلة.

وأكدت أن استمرار الأوضاع يضع الموظفين وأسرهم تحت ضغط نفسي ومعيشي كبير، لا سيما في قطاع غزة، حيث تتراجع فرص العمل وتزداد صعوبة الظروف الاقتصادية، ما يجعل فقدان الوظيفة أو المساس بالراتب تهديداً مباشراً لقدرة الأسر على توفير احتياجاتها الأساسية.

الحركة الاقتصادية

وفي قراءة للتداعيات الاقتصادية لهذه الإجراءات، يشير د. سمير الدقران إلى أن أهمية الأونروا في قطاع غزة لا تنحصر في طبيعة الخدمات التي تقدمها أو عدد العاملين لديها، بل ترتبط أيضاً بدورها في الحفاظ على الحد الأدنى من الحركة الاقتصادية داخل المجتمع.

ويوضح لصحيفة «فلسطين» أن انتظام رواتب الموظفين كان يوفر مورداً مالياً لشرائح واسعة من الأسر، وينعكس مباشرة على الأسواق المحلية، من خلال تلبية متطلبات المعيشة والإنفاق على السكن والغذاء والتعليم والرعاية الصحية.

ومن هذا المنطلق، فإن تراجع هذه الدخول حسب الدقران يعني انخفاضاً في حجم الإنفاق الاستهلاكي، وما يترتب عليه من انعكاسات على التجار والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويرى الدقران أن خطورة تقليص الوظائف والدخول تكمن في توقيته، إذ يأتي في مرحلة يعاني فيها القطاع شللا واسعا في العديد من الأنشطة الاقتصادية، ولم تعد فرص العمل البديلة متاحة أمام الأسر التي تفقد مصدر دخلها، ما يضاعف من احتمالات اتساع دائرة الفقر وتراجع القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

ولا يستبعد المختص الاقتصادي أن تمتد آثار الضائقة المالية إلى المستفيدين من خدمات الوكالة، باعتبار أن تقليص الإنفاق قد يضعف قدرتها على مواصلة تقديم برامجها المختلفة بالكفاءة المطلوبة، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والحماية الاجتماعية، وهي قطاعات يعتمد عليها آلاف اللاجئين في مواجهة ظروفهم اليومية.

المساس بالحقوق الوظيفية

وعلى صعيد التحركات النقابية، يضع صبري المعلواني العضو في اتحاد الموظفين في الاونروا جملة من الإجراءات التي اتخذتها الوكالة في صلب الخلاف القائم مع الموظفين، معتبراً أن حجم القرارات المتراكمة يعكس اتساع دائرة المساس بالحقوق الوظيفية والمالية للعاملين.

ومن بين أبرز الملفات التي يشير إليها في حديثه مع «فلسطين» عدم الاعتراف بعلاوة المخاطرة، وإنهاء خدمات 15 موظفاً دون تحقيقات تكفل لهم حق الدفاع وتضمن سلامة الإجراءات، إلى جانب قضية 625 موظفاً من العاملين الموجودين خارج قطاع غزة، والذين جرى فصلهم رغم مغادرتهم بموجب إجازات رسمية وفي ظل ظروف الحرب والمخاطر الأمنية والإنسانية.

كما تشمل الاعتراضات، وفق المعلواني، الاقتطاع من أجور الموظفين بنسبة 20%، وإنهاء خدمات 70 موظفاً على خلفية ادعاءات يؤكد الاتحاد أنها لم تثبت من خلال تحقيقات أصولية، فضلاً عن إغلاق برنامج التمويل الصغير والاستغناء عن 42 موظفاً كانوا يعملون فيه.

وتضع الإجراءات، بحسب ما عرضه المعلواني، الموظفين أمام تحديات متزامنة تتعلق باستمرار العمل، وضمان الرواتب، والحفاظ على الحقوق التي ترتبت لهم خلال سنوات خدمتهم في الوكالة.

وفي موازاة الاعتراضات النقابية، يخوض الموظفون المفصولون معركة أخرى تتعلق بمستحقاتهم المالية، وتحديداً قيمة مكافأة نهاية الخدمة التي يقولون إن طريقة احتسابها المعتمدة لا تعكس سنوات عملهم الطويلة.

وقال خالد هليل، وهو أحد الموظفين المفصولين إن الخلاف مع إدارة الوكالة لم يعد متعلقاً بقرار إنهاء الخدمة وحده، بل امتد إلى الحقوق المالية المترتبة عليه، بعدما تبيّن للموظفين أن المبالغ المعروضة عليهم تقل كثيراً عما يعتبرونه مستحقاتهم الفعلية.

وأوضح هليل لصحيفة «فلسطين» أن الموظفين فوجئوا بأن التسوية المالية المطروحة لا تمنحهم، وفق تقديراتهم، سوى نحو 25% من قيمة مكافأة نهاية الخدمة التي يطالبون بها، وهو ما دفعهم إلى مواصلة تحركاتهم ورفض الاكتفاء بهذه المبالغ.

كان محمود الريفي، المعروف بـ"أبو كريم"، لاعبا بارزا في خط الوسط، تنقل بين عدد من أندية غزة وترك بصمة مع نادي الجلاء، الذي قاده قائدا إلى الصعود لدوري الدرجة الممتازة، قبل أن يستشهد بقصف إسرائيلي عام 2023.

الشهيد محمود الريفي..

نجم الكرة الذي اغتاله الاحتلال وترك إرثا في ملاعب غزة





غزة/ إبراهيم أبو شعر:

لم تكن صافرة الحكم هي التي أنهت مسيرة نجم خط الوسط الفلسطيني محمود كمال محمد الريفي "أبو كريم"، بل صاروخ غادر أطلقته طائرات الاحتلال الإسرائيلي في الثالث عشر من أكتوبر عام 2023، ليطوي صفحة لاعب ترك بصمة مميزة في الملاعب الغزية، ويضع حدا لمسيرة رياضية حافلة بالعطاء والانضباط والوفاء للأندية التي ارتدى قمصانها، في فصل جديد من فصول الاستهداف الممنهج للرياضة الفلسطينية.

ولد الشهيد محمود الريفي في مدينة غزة يوم 8 أغسطس عام 1989، ونشأ محبا لكرة القدم، التي شكلت جزءا أساسيا من حياته منذ سنواته الأولى، قبل أن تتحول موهبته وشغفه إلى مسيرة رياضية امتدت عبر عدد من أبرز الأندية في القطاع، ويصبح واحدا من الأسماء المعروفة في مركز خط الوسط والارتكاز، بفضل قدراته الفنية وحضوره القيادي داخل المستطيل الأخضر.

بدأ الريفي رحلته الكروية من بوابة نادي المشتل، حيث أظهر مبكرا إمكاناته في قراءة اللعب والتحكم بإيقاع المباريات، ونجح في فرض نفسه لاعبا يمتلك شخصية قوية وقدرة على الربط بين الخطوط، إلى جانب دوره في تأمين التوازن الدفاعي ومنح زملائه المساحات اللازمة للتقدم الهجومي.

ومع تطور مستواه، انتقل إلى صفوف الفريق الأول في نادي خدمات الشاطئ، أحد الأندية العريقة في الكرة الغزية، وهناك واصل تقديم مستويات لافتة، قبل أن يخوض تجربة جديدة مع نادي غزة الرياضي "العميد"، حيث تألق في مركز الارتكاز، وأثبت قدرته على أداء الأدوار الدفاعية والهجومية بكفاءة، مستندا إلى انضباطه التكتيكي وروحه القتالية.

ولم تتوقف محطات مسيرته عند ذلك، إذ ارتدى قميص نادي الهلال، ثم انتقل إلى نادي التفاح الرياضي، مواصلا تقديم مستويات جيدة، وترك انطباعا إيجابيا لدى الأجهزة الفنية وزملائه في الفرق التي مثلها، ليؤكد أنه لاعب يمتلك شخصية تنافسية لا تتأثر بتعدد التجارب واختلاف الظروف.

قائد الجلاء وصاحب إنجاز الصعود

كانت المحطة الأخيرة في مسيرة محمود الريفي مع نادي الجلاء الرياضي، الذي وجد فيه مساحة جديدة لإظهار قدراته القيادية والفنية، ولم يقتصر دوره على أداء مهامه داخل الملعب، بل أصبح أحد أبرز أعمدة الفريق، وحمل شارة القيادة بصفته كابتن النادي، مستندا إلى خبرته الطويلة وشخصيته التي جعلته محل ثقة زملائه والجهاز الفني.

وارتبط اسم الريفي بواحد من أبرز الإنجازات في تاريخ النادي، بعدما لعب دورا محوريا في قيادة الجلاء نحو الصعود إلى دوري الدرجة الممتازة، ليكون أحد المساهمين في تحقيق حلم طال انتظاره من إدارة النادي وجماهيره، ويترك بصمة خاصة في مسيرة الفريق.

وقد عكست كلمات التقدير التي قدمتها إدارة نادي الجلاء للشهيد حجم المكانة التي احتلها داخل النادي، إذ وصفته في إحدى شهادات التكريم بأنه قائد محنك وكابتن بمعنى الكلمة، مشبهة دوره في وسط الملعب بالمايسترو الذي يضبط إيقاع الفريق ويوجه أداء زملائه.

وجاء في شهادة النادي: "لقد كان قائدا محنكا كابتن بمعنى الكلمة، جعل من توازنه في خط الوسط كالمايسترو الذي يعزف أجمل الألحان الكروية. وبفضل مهاراته العالية وروحه القتالية وعشقه الكبير لنادي الجلاء، استطاع أن يتربع على عرش قلوب الجماهير، ليكون صاحب الإبداع وأحد الأعمدة الأساسية التي قادت الفريق لتحقيق حلم الصعود التاريخي إلى دوري الأضواء".

ولم تكن تلك الكلمات مجرد شهادة تكريمية، بل عكست صورة لاعب جمع بين المهارة والالتزام والانتماء، ونجح في بناء علاقة خاصة مع جماهير النادي، التي وجدت فيه قائدا يدافع عن ألوان الفريق ويقدم كل ما لديه من أجل تحقيق أهدافه.

الاحتلال يستهدف الرياضة الفلسطينية

لم يكن استشهاد محمود الريفي حادثا معزولا عن واقع الاستهداف الذي تعرض له القطاع الرياضي الفلسطيني، بل جاء ضمن حرب واسعة طالت مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة، ولم تستثن اللاعبين والمدربين والإداريين والمنشآت الرياضية.

فمنذ السابع من أكتوبر عام 2023، دخلت الرياضة الفلسطينية مرحلة من أكثر مراحل تاريخها دموية، بعدما تحولت الملاعب والصالات التي كانت تحتضن المنافسات والأنشطة الرياضية إلى مواقع مدمرة ومراكز لإيواء النازحين، في مشهد يعكس حجم الخسائر التي لحقت بالقطاع الرياضي.

وفي الثالث عشر من أكتوبر عام 2023، غابت خطوات محمود الريفي عن الملاعب، بعدما اغتاله الاحتلال وهو في ريعان عطائه، لتنتهي مسيرته بعيدا عن المستطيل الأخضر الذي منحه سنوات من حياته، وتبقى حكايته شاهدا على رياضي لم يتخل عن شغفه، وقائد ترك بصمته في أكثر من ناد، وارتبط اسمه بإنجاز الصعود التاريخي لنادي الجلاء.

رحل "أبو كريم"، لكن صورته ستظل حاضرة في ذاكرة زملائه وجماهير الأندية التي مثلها، وسيبقى اسمه جزءا من ذاكرة الرياضة الفلسطينية التي دفعت ثمنا باهظا جراء العدوان، بعدما فقدت لاعبين ومنشآت وأحلاما كان من المفترض أن تواصل صناعة الفرح في ملاعب غزة.

استهداف الاحتلال للرياضيين

وفقدت الأسرة الرياضية الفلسطينية مئات الشهداء من اللاعبين والمدربين والحكام والإداريين والعاملين في مختلف الألعاب الفردية والجماعية، وفي مقدمتها كرة القدم، ما أدى إلى غياب أسماء كانت تشكل ركائز أساسية في الأندية والمنتخبات، فضلا عن فقدان مواهب شابة كان ينتظرها مستقبل واعد.

وامتد الاستهداف إلى البنية التحتية الرياضية، حيث تعرضت عشرات المنشآت للتدمير والتجريف، بما فيها الملاعب التاريخية والصالات المغطاة ومقار الأندية والاتحادات، وكان ملعب اليرموك، أحد أبرز المعالم الرياضية في غزة، من بين المنشآت التي طالها الدمار، بعدما فقدت المدينة مساحات أساسية كانت تحتضن النشاط الرياضي لعقود.

كما أدى القصف والحصار إلى توقف المسابقات والبطولات المحلية، وحرمان آلاف الرياضيين من ممارسة نشاطهم الطبيعي والتدريب والمنافسة، إلى جانب تدمير المعدات والمستلزمات الرياضية وتعطيل عمل المؤسسات والأندية والاتحادات، ما وضع مستقبل الرياضة الفلسطينية أمام تحديات غير مسبوقة.

ولد في مدينة غزة يوم 8 أغسطس 1989.

بدأ مسيرته الكروية مع نادي المشتل.

لعب لأندية خدمات الشاطئ وغزة الرياضي والهلال والتفاح.

كانت محطته الأخيرة مع نادي الجلاء، حيث حمل شارة القيادة.

ساهم في قيادة الجلاء إلى الصعود لدوري الدرجة الممتازة.

عرف بقدراته في مركز خط الوسط والارتكاز، وانضباطه التكتيكي وشخصيته القيادية.

كرمته إدارة الجلاء تقديرا لدوره في إنجاز الصعود ومكانته بين اللاعبين والجماهير.

استشهد يوم 13 أكتوبر 2023 إثر قصف إسرائيلي.

مقاتل بلجيكي يتضامن مع أطفال فلسطين



دبي/ وكالات:

وجّه المقاتل البلجيكي باتريك هابيرورا رسالة تضامن مع أطفال فلسطين، عقب فوزه على المصري عمر الدفراوي في بطولة للفنون القتالية المختلطة أقيمت في دبي الإماراتية، السبت الماضي.

وقال هابيرورا، في كلمة أمام الجمهور عقب النزال، إن المقاتلين يخوضون مواجهاتهم بإرادتهم واختيارهم، بخلاف الأطفال الذين يجدون أنفسهم في مواجهة القنابل دون ذنب، داعيا إلى عدم نسيان معاناة الشعوب المتضررة من النزاعات.

وأضاف: "علينا أن ندعو لإخوتنا في فلسطين والكونغو والسودان وأوكرانيا، فهناك أناس يعانون في أنحاء العالم"، وتابع: "أنا وعمر نتقاتل، لكننا اتفقنا على خوض هذا النزال، أما عندما يواجه الأطفال القنابل، فالأمر مختلف، أرجوكم ادعوا لهم ولا تنسوهم".

وحظيت تصريحات المقاتل البلجيكي بتفاعل واسع، إذ استغل ظهوره الإعلامي عقب الفوز ليسلط الضوء على معاناة الأطفال في مناطق النزاع، وفي مقدمتها فلسطين.

وكان هابيرورا قد تغلب على المصري عمر الدفراوي بالإخضاع الفني في الجولة الأولى، ضمن منافسات وزن الوسط في بطولة "بي إف إل دبي" (Dubai PFL)، التي أقيمت السبت 14 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري.

منتخب الووشو كونغ فو يحصد 9 ميداليات في بطولة بتركيا



إسطنبول/ وكالات:

اختتم المنتخب الوطني للووشو كونغ فو مشاركته في بطولة البلقان الدولية، التي استضافتها تركيا على مدار خمسة أيام، بحصيلة بلغت 9 ميداليات، بواقع 3 ذهبيات وفضية واحدة و5 برونزيات.

وأحرز الميداليات الذهبية كل من فهيمة عابد في وزن 56 كغم (سيدات)، ووليد الخطيب في وزن 85 كغم (شباب)، وآسر إبراهيم في وزن 52 كغم، فيما نال إبراهيم غانم الميدالية الفضية في وزن 65 كغم (ساندا احتراف).

وتوج بالميداليات البرونزية كل من محمد كنعان في وزن 60 كغم (رجال)، وجوليانا صلاح الدين في وزن 52 كغم، وتولين عودة في وزن 45 كغم، ورتاج غانم في وزن 56 كغم (ناشئات)، ومحمد راشد في وزن 60 كغم.

وشهدت البطولة أيضا مشاركة عدد من لاعبي ولاعبات المنتخب، وهم اعتدال صلاح الدين في وزن 48 كغم (سيدات)، وغصون في وزن 56 كغم، وسوزان صلاح الدين في وزن 48 كغم (سيدات)، فيما لم يحالف الحظ اللاعب محمد غانم في منافسات وزن 70 كغم.

وضم الوفد الفلسطيني الجهاز الفني والإداري، برئاسة توفيق غانم، وعضوية حسن الخطيب مدرب منتخب الشباب، وعبد الرحمن أيوب مدرب منتخب الرجال، ومحمد هشام مساعد المدرب.

ريال مدريد يجدد عقد التركي غولر حتى 2032



مدريد/ وكالات:

أعلن نادي ريال مدريد الإسباني تجديد عقد نجمه التركي أردا غولر حتى عام 2032، في خطوة تعكس تمسك النادي بخدمات لاعب الوسط الشاب، ورغبته في الاعتماد عليه ضمن مشروعه الرياضي خلال السنوات المقبلة، وسط احتفاء واسع من زملائه الحاليين والسابقين، يتقدمهم الفرنسي كيليان مبابي.

وعبر غولر عن سعادته بالاستمرار مع النادي الملكي، من خلال رسالة نشرها بعنوان "تاريخ صنعته.. وتاريخ ينتظر أن نصنعه"، أكد فيها أن ارتداء قميص ريال مدريد للمرة الأولى جعله يدرك أنه أصبح جزءا من تاريخ عريق، مشيرا إلى أن تجديد عقده يمنحه شعورا أكبر بالفخر والمسؤولية.

وأضاف اللاعب التركي أنه يحلم بارتداء قميص ريال مدريد لسنوات طويلة، وتحقيق المزيد من الألقاب، وترك بصمته الخاصة في تاريخ النادي، موجها الشكر إلى الرئيس فلورنتينو بيريز وعائلته وزملائه والمدربين والجهاز الفني وجماهير الفريق حول العالم.

وكان غولر قد انضم إلى ريال مدريد قادما من فنربخشة التركي في يوليو/تموز 2023، عندما كان يبلغ 18 عاما، وشارك منذ ذلك الحين في 126 مباراة، توج خلالها بدوري أبطال أوروبا وكأس العالم للأندية والسوبر الأوروبي والدوري الإسباني وكأس السوبر الإسباني.

وأكد غولر في ختام رسالته سعادته بمواصلة رحلته مع النادي، قائلا: "أنا سعيد جدا بالبقاء جزءا من هذا النادي"، في خطوة تمنحه فرصة جديدة لكتابة اسمه بين نجوم ريال مدريد.

واحتفل عدد من لاعبي ريال مدريد بتمديد عقد غولر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث لفت مبابي الأنظار بتعليقه على منشور اللاعب عبر "إنستغرام"، قائلا: "شكرا لك، سأتمكن من النوم بشكل أفضل الليلة"، في إشارة إلى سعادته باستمرار زميله مع الفريق.

كما تفاعل دين هويسن وفينيسيوس جونيور باستخدام رموز القلوب، فيما وصف داني كارفاخال ولوكاس فاسكيز، زميلا غولر السابقان، الخطوة بأنها "أخبار جيدة"، بينما كتب قائد الفريق فيديريكو فالفيردي: "لسنوات عديدة أخرى".

ميسي يهدد بمقاضاة الاتحاد الأرجنتيني



بوينوس ايرس/ وكالات:

وصلت العلاقة بين النجم العالمي ليونيل ميسي وقيادة الاتحاد الأرجنتيني لكرة القدم، برئاسة كلاوديو تابيا، إلى مرحلة من القطيعة شبه التامة، في ظل خلافات متصاعدة دفعت قائد المنتخب السابق إلى اتخاذ خطوات قانونية لمنع الاتحاد من استغلال اسمه وصوره لأغراض تجارية.

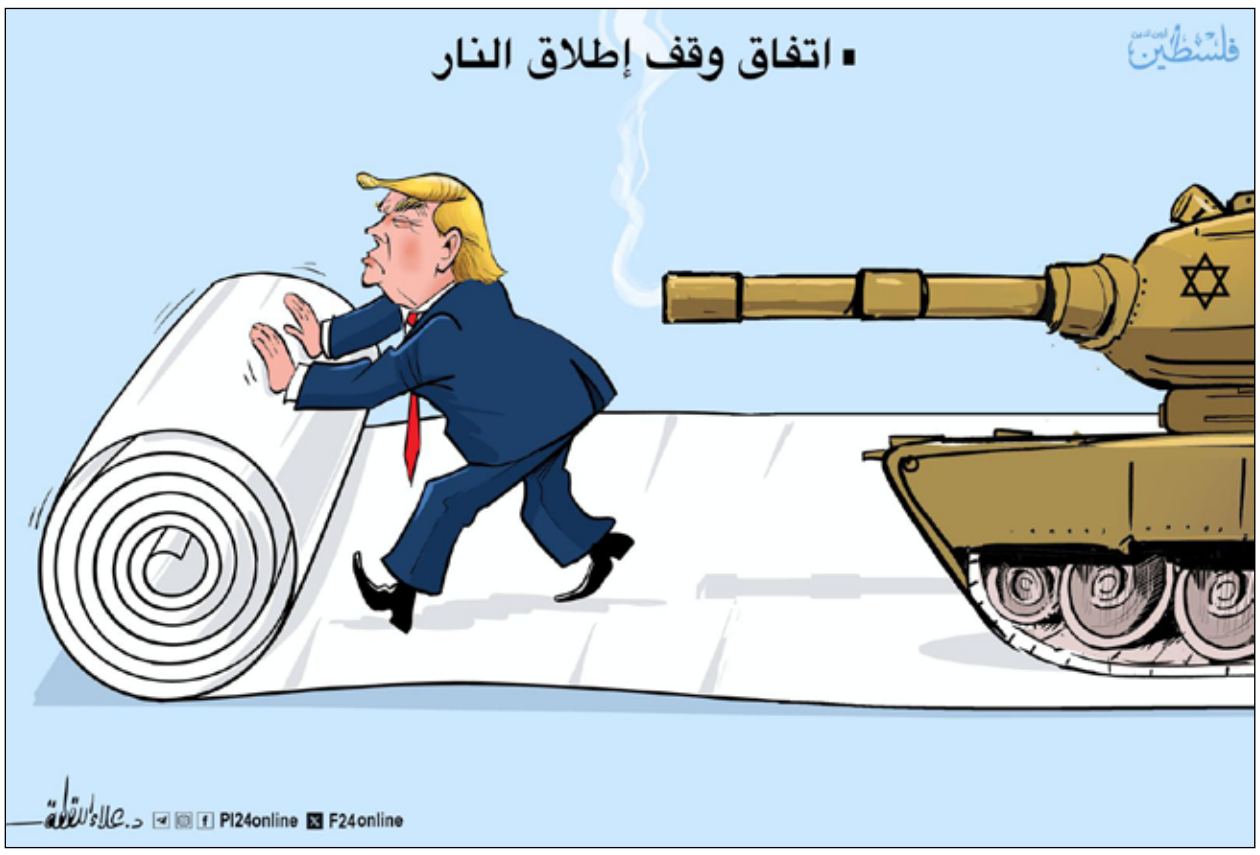
وذكرت صحيفة "كلارين" الأرجنتينية أن ميسي قرر الابتعاد عن الهيكل الإداري للاتحاد، مستعينا بمستشارين قانونيين لإعداد إخطار رسمي يطالب فيه بوقف استخدام اسمه وصوره والمواد الترويجية والمرئية التي يظهر فيها، ضمن الحملات والأنشطة التجارية التابعة للاتحاد.

وتأتي هذه الخطوة في وقت يواجه فيه الاتحاد الأرجنتيني تحقيقات قضائية وشبهات مالية تطال إدارته، ولا سيما تابيا وكذلك أمين صندوق الاتحاد بابلو توفيغينو، وسط مزاعم تتعلق بإنشاء شبكة شركات خارج الأرجنتين لإخفاء مسار مبالغ مالية كبيرة كان يفترض توجيهها إلى الأندية المحلية.

وحسب مصادر مقربة من عائلة اللاعب، فإن ميسي لا يريد أن يرتبط اسمه أو صورته بأي شبهات تتعلق بمخالفات مالية أو إدارية، حرصا على حماية سمعته ومكانته اللتين بناهما طوال مسيرته الكروية.

وتعود جذور الخلافات التجارية إلى فترة سابقة، إذ سمح تابيا خلال كأس العالم الأخيرة لعلامة تجارية أرجنتينية ترعى الاتحاد باستخدام صورة "البرغوث" في حملة إعلانية واسعة، رغم ارتباط اللاعب بعقد حصري مع علامة تجارية أميركية منافسة. وأثار ذلك الموقف إشكالا لدى ممثلي اللاعب الذين اضطروا إلى تقديم توضيحات لشركائه التجاريين الدوليين. وامتدت الخلافات إلى مباراة تكريم ميسي ووداعه للمنتخب أمام بنين، والتي أقيمت على ملعب "مونومنتال" بعدما تعرض تنظيم الاتحاد لانتقادات حادة بسبب مشكلات في الصوت والإضاءة والعرض البصري المصاحب للمناسبة. ومن بين الأخطاء التي أثارت الاستغراب، عرض بطائرة مسيرة ظهر فيه ميسي يسدد الكرة بقدمه اليمنى رغم أنه لاعب أعسر.

وزادت حدة التوتر بعدما حاول الاتحاد تحميل نادي ريفر بليت مسؤولية المشكلات التنظيمية، وهو ما نفاه مسؤولو النادي. وفي خضم هذه الخلافات، التقى ميسي رئيس النادي ستيفانو دي كارلو الذي منحه عضوية شرفية، فيما أهدى النجم العالمي قميصه الأخير مع المنتخب إلى متحف النادي.



خطوات ثقيلة.. حين يصبح المشي في غزة ثمن الوصول

غزة/ مريم الشوبكي:

قبل أن تخطو شيرين أبو راس خارج خيمتها المهترئة في غزة، تحسب للمشوار أكثر من حساب. لا يكفي أن تعرف وجهتها؛ عليها أن تفكر في المسافة، وندرة المركبات، وكلفة الأجرة، وقدرتها على مواصلة الطريق إذا طال انتظارها. لذلك، حين تضطر إلى الخروج، تمشي، حتى لو كان ذلك يعني أكثر من ساعتين يوميًا بين الذهاب والإياب.

تبدأ رحلتها عند التاسعة صباحًا. تقول شيرين إن انتظار سيارة أو حافلة قد يطول، وحتى حين تمر مركبة تكون غالبًا ممتلئة، فتختار السير بدل الوقوف طويلًا على جانب الطريق.

لكن الطريق الذي تقطعه لا يوفر ما يحتاجه جسد يسير لمسافات طويلة. لا مقاعد للراحة، ولا مظلات، فيما تنتشر الخيام على جوانب الشوارع وتضيق المساحات التي يمكن الاحتماء فيها من الشمس أو المطر.

تمضي شيرين (٤١ عاما) وهي في أقصى درجات الإرهاق، وتشعر أحيانًا بأن قدميها لم تعودا قادرتين على حملها، ومع ذلك، لا تجد مكانًا تتوقف فيه لتلتقط أنفاسها.

ولا تغادر شيرين خيمتها إلا للضرورة القصوى، وغالبًا ما تكون تلك الضرورة مرتبطة بأطفالها. عندما تحتاج إلى اصطحاب طفلتها إلى نقطة طبية، تحملها وتمضي بها سيرًا. وحتى زيارة أخواتها وإخوتها أصبحت نادرة؛ فهم يعيشون في مناطق متفرقة، والوصول إليهم والعودة يستغرقان أكثر من ساعتين، فيما يبدأ أطفالها بالبكاء والتوسل إليها للعثور على مركبة تريح أجسادهم المنهكة.

حمل ثقيل

أريج عودة (40 عامًا)، تعرف الطريق من زاوية أخرى. فهي حامل في الشهر السادس، ولديها طفلة تبلغ عامين وتعاني من سوء التغذية، ويتعين عليها التوجه شهريًا إلى إحدى نقاط توزيع المكملات الغذائية وفحص سوء التغذية لها ولطفلتها.

الموعد الذي يفترض أن يكون جزءًا من رعاية صحية ضرورية يتحول إلى رحلة شاقة. تقطع أريج نحو ساعة مشيًا وهي تحمل طفلتها، ثم تعود بالطريق نفسه، بعدما أصبح العثور على مركبة تقلها أمرًا صعبًا.

وحتى إذا وجدت واحدة، فإن أجرتها تمثل عبئًا إضافيًا؛ إذ تبلغ في حدها الأدنى خمسة شواقل ذهابًا.

وفي بعض المرات، لا تتمكن أريج من الذهاب إلى الموعد بسبب المشقة. وعندما تعود إلى المنزل بعد الرحلة، تكون قدماها متورمتين ويستمر الألم أيامًا، فتضطر إلى المسكنات حتى يهدأ. وقبل أن تنسى وجع الرحلة الأولى، يأتي موعد المتابعة التالي.

رحلة التعليم

أما نرمين العجلة، التي تعمل مدرسة في إحدى النقاط التعليمية، فقد أصبح المشي جزءًا ثابتًا من يوم عملها. عند السابعة صباحًا تغادر شارع (8) في حي الصبرة جنوب غزة، متجهة إلى شارع النفق شرقًا، وتقطع المسافة سيرًا لتصل إلى طلبتها قرابة الثامنة والنصف.

تصل وهي في قمة الإجهاد، بالكاد تلتقط أنفاسها قبل أن تبدأ شرح الرياضيات، وتواصل عملها حتى الرابعة عصرًا، ثم تعود سيرًا لتقطع المسافة نفسها. تقول إنها تعاني من إرهاق جسدي وهزال وشحوب في الوجه، فيما لا يتناسب المقابل المالي مع كلفة الوصول إلى عملها. فراتبها لا يتجاوز 600 شيقل كل شهر ونصف، بينما تحتاج أجرة المواصلات ذهابًا وإيابًا إلى نحو ضعف هذا المبلغ.

لقمة العيش

ولا تقتصر المشقة على النساء. محمود أبو قص، 45 عامًا، يخرج يوميًا من حي الزيتون إلى بسطته عند مفترق السرايا، سائرًا على قدميه رغم معاناته من خشونة الركبتين. المواصلات شحيحة وأسعارها مرتفعة، فيما لا تتجاوز يوميته 20 شيقلًا، وهو مبلغ لا يكفيه إذا أراد دفع أجرة الذهاب والإياب. لذلك يمشي إلى عمله متحملًا الألم، لأن التوقف عن العمل يعني خسارة مصدر رزقه.

طرق مدمرة

هذه الشهادات الفردية تجد تفسيرًا في حجم الضرر الذي أصاب منظومة النقل نفسها. فالتقييم السريع للأضرار والاحتياجات الصادر في 2026 عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يقدّر أن نحو 87% من شبكة طرق غزة تعرض للدمار أو الضرر، من أصل شبكة تمتد قرابة 4,500 كيلومتر. كما قُدرت أضرار قطاع النقل بنحو 3.21 مليار دولار، وخسائره بنحو 1.18 مليار دولار، بينما دُمر أكثر من 84 ألف مركبة، وفق التقييم نفسه.

ولا تقف المشكلة عند الطرق والمركبات؛ فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدّر في نهاية 2025 حجم الركام في القطاع بنحو 57.5 مليون طن، جزء منه يغلق الطرق والممرات العامة. ورغم أعمال إزالة الركام، فإن إعادة فتح الطرق لا تعني تلقائيًا عودة حركة نقل طبيعية؛ إذ تحتاج الشبكة إلى إعادة تأهيل واسعة ووسائل نقل قادرة على العمل.

ويعني ذلك أن مشوارًا قصيرًا في الظروف الطبيعية قد يتحول إلى رحلة أطول وأثقل، خصوصًا للمرضى والحوامل والأطفال والعاملين ذوي الدخل المحدود، الذين لا يملكون رفاهية اختيار توقيت الطريق أو وسيلة نقل بديلة عندما تتعذر المواصلات أو حين ترتفع كلفة الأجرة.


(تصوير/ محمود أبو حصيرة)



وسام عفيفة

غزة.. الوقت من دم

ظهر الأربعاء، 18 نوفمبر، قطعت دبابات الاحتلال طريق صلاح الدين بين البريج والنصيرات في أول عملية برية من نوعها وسط القطاع منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025 ، ونزحت عائلات غربًا. وبحسب تحديث إنساني أولي، يعيش نحو 18 ألف شخص في المربعات الثلاثة التي شملها الإعلان العسكري، بينهم أكثر من أربعة آلاف في مواقع إيواء مؤقتة.

قبل أيام، أغرقت الأمطار خيامًا في غزة. ومع وصول الدبابات يعود السؤال نفسه: إلى أين نذهب؟

أهم ما تمكن الوسطاء من تحقيقه على وقع هذا المشهد كان دعوة الفصائل والمعذبين في غزة لانتظار انتهاء انتخابات الاحتلال.

انتهت، وصارت الحجة انتظار تشكيل حكومة الاحتلال.

وفي الأثناء، يقول جيش الاحتلال إنه يحتفظ بحرية التحرّك كلما رأى تهديدًا. هنا تكمن خطورة التوغّل: إذا مرّ إغلاق طريق ونزوح عائلات تحت عنوان «إجراء أمني»، فما الذي يمنع تكراره في حيّ آخر؟ هكذا يصير ما بدأ استثناءً عسكريًا جزءًا من الحياة اليومية تحت الهدنة.

أقرّ «مجلس السلام» بأن حكومة الاحتلال عطّلت دخول اللجنة الفلسطينية وترتيبات نشر الشرطة المدنية، ثم حمّل الطرفين مسؤولية الإخلال بالتزاماتهما. والمجلس الذي أُنشئ لتنفيذ الاتفاق يتحمّل مسؤولية سياسية وأخلاقية حين يكتفي بتسجيل البيانات.

فإذا غاب موقف واضح من الوسطاء والضامنين، فقد تقرأ حكومة الاحتلال صمتهم أنه ضوء أخضر لتكرار التوغّلات وتوسيعها.

أقرب ما قد ينتزعه الوسطاء الآن هو مزيد من الخيام والمضخّات. قد تجد عائلة مكانًا جافًا تنام فيه، وتظلّ مهدّدة بالنزوح مجددًا.

وإذا تكرّرت التوغّلات، فسيتّسع النزوح ويزداد خطر العودة إلى حرب واسعة. ويبقى استئناف المسار السياسي لخطة ترامب الاحتمال الأبعد ما دامت التوغّلات مستمرة واللجنة تنتظر الإذن الإسرائيلي ببدء عملها.

في المرة الأولى انتظرنا فرز الأصوات. وفي الثانية يُطلب منا انتظار توزيع الحقائب. وبين المحطتين يدفع أهل غزة ثمن الوقت من دمهم.